

٤٥٨

١

کتاب الفقہ محمد بن  
محمد بن محمد بن  
سید محمد بن  
محمد بن محمد بن  
محمد بن محمد بن

458

Süleymaniye U. Kütü.	new
Hacı Hüsni Pa.	
Eski Kaviye	458



بسم الله الرحمن الرحيم

**الحمد** صل على سيدنا محمد واله هذا ما اخضره العبد  
الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العلامة ابو اسحق  
ابراهيم بن علي التبرازي رحمه الله في خلاف الشافعي  
وابي حنيفة رضي الله عنهما واستخرج على طريق  
الاختصاص عن الاحتجاج والدلائل وهي خمسمائة  
وحمة وخمسون مسألة مجمعة من اثنين وسبعين  
كتابا استعنت بالله العظيم **كتاب الطهارة**  
ازالة النجاسة بالماء لا يجوز وقال ابو حنيفة  
يجوز **مسألة** ولا يجوز التوضي بماء الثمر اذا كان خضرا  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز عند عدم الماء  
التفرغ **مسألة** لا يطهر بالدباغ جلد الكلب وقال

الحنيفة

ابو حنيفة رضي الله عنه يطهر ولا خلا بيننا وبينه انه  
لا يطهر جلدا مختزرا بالدباغ **مسألة** جلده لا يبول  
تحمة لا يطهر بالذكاة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
يطهر **مسألة** لا يجوز الوضوء <sup>او بالذبح</sup> ولا الغسل من غير نية وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز ولا خلاف بيننا  
وبينهم في التيمم انه لا يصح الا بالنية **مسألة**  
المضمضة والاستنشاق غير واجبين في غسل  
الجنابة <sup>الجنابة</sup> وقال ابو حنيفة واجبان في غسل الجنابة <sup>استان</sup>  
في الوضوء **مسألة** الترتيب عندنا شرط في الوضوء وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه ليس بشرط حتى انه لو قدم الرجل  
على الوجه ثم مسح الرأس عندنا غير مقدر  
بالربع وكل ما وقع عليه اسم المسح حاز به ذلك

استان فيه كما في الوضوء



وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز مسح الرأس  
 باقل من الربع **مسألة** سنة مسح الرأس ثلاث  
 مرات وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه واحد  
 الاذان ليستا عندنا من الرأس ولا من الوجه وقال  
 ابو حنيفة رضي الله هه من الرأس وفابك هذا عندنا  
 مسهما بما جدد كما قال الشافعي رحمه الله ليستا من الرأس  
 فيسمعان ولا من الوجه فيغلان بل هما عضو  
 حدان **مسألة** الاستنجاء واجب عندنا وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه غير واجب **مسألة** لا يجوز استناب  
 القبلة للخطايط في الصلوة وقال ابو حنيفة رضي الله  
 جاز **مسألة** اذا كان في البنبان يجوز استقبال القبلة  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز **مسألة**

ويكون الاستنجاء بالبنبان

الخارج من غير السيلين لا يفيض الطهارة وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه يفيض الطهارة **مسألة** الصلوة في  
 الصلوة لا تنقض الوضوء وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 تنقض الوضوء **مسألة** من الفرج بباطن الكف والا  
 ينقض الوضوء وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا  
 لم المرأة ينقض الوضوء قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لا ينقض **كتاب النجس**  
 لا يجوز النجس للمكسوبة قبل دخول وقتها وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه يجوز **مسألة** اذا وجد الماء من الماء  
 يكفي اعضائه الاربعه استعمل الماء والنجس للنجس  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يعمل الماء لكنه  
**مسألة** النجس عندنا باجر والزرنيخ والنورة

ح  
 عن سبب تحريم الوضوء عند  
 عروضا حرمها من المذاهب  
 كماء سائل شقي كالتيم

**مسألة**  
 الخاضع لا يجوز ان يمسح بغيره  
 الجارية والابدين وقال ابو حنيفة



قلت انما اكثر من غسله وانما قاله  
فانما هو من غسله وانما قاله  
والنسيان لا يوجب كفاية في غسله  
فانما هو من غسله

قلت انما اكثر من غسله وانما قاله  
فانما هو من غسله وانما قاله  
والنسيان لا يوجب كفاية في غسله  
فانما هو من غسله

لا يجوز وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز **مسألة**  
اذا نسي الماء في رحله ثم نيتهم وصلى ثم بان الماء  
في رحله يلزمه الاعادة وقال ابو حنيفة لا يلزم  
الاعادة **مسألة** اذا نيتهم وشرع في الصلاة ثم دأى الماء  
في خلال الصلاة لا يبطل صلاته عندها وقال ابو حنيفة  
رضي الله عنه تبطل صلاة برؤية الماء **مسألة** يلزمه  
طلب الماء بجواز النيت وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
لا يلزمه **مسألة** حد الماء الكثير الذي لا يحقل النجا  
ان يكون ثلثين فصا والثلثان خمس فرب كبار وهي  
مائتان وخمسون مثاقا وخمس مائة رطل فان وقع  
فيها نجاسة لم ينجز الماء وان كان اقل من ذلك نجس  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه حد الماء الكثير هو

موت

حرك من جانب لا يحرك من الجانب الا اذا كان غصه قد  
شرب او اكثر وقال انه اقل ان يكون تقديره عشرة  
اذرع وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه روايات  
احدهما ما تقدم ذكرها والرواية الاخرى اثنا عشر  
في اثني عشر فاذا وقعت فيها نجاسة نجس **مسألة**  
طهور الاناء من ولوغ الكلب سبعا او لاهن بالتراب  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجب غسله ثلاث مرات من  
غير تراب **مسألة** يجوز التحري في الاناءين اذا كانا اذنين  
فيهما ماء اذا وقع النجاسة في احدهما فحوز له ان  
يجتهد ويغسل ويغسل الطاهر من النجس وقال ابو حنيفة  
رضي الله عنه لا يجوز **مسألة** المني طاهر عندنا الا خلا  
فيه ولا يلزم غسله اذا كان طيبا وامامتي المرأة فقيس



على منى الرجل وأما منى البت فان قلنا ان البت نجس فنبه  
 نجس وأما الحيوان المأكول لحمه فنبه طاهر وما لا يؤكل  
 لحمه فنبه نجس على طريقتين أحدها طاهر والثاني نجس  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه نجس **كتاب المسح**  
**على الخفين** إذا غل إحدى رجله ولبس الخف ثم  
 غل الأخرى ولبس الخف الثاني لا يجوز المسح عليهما ما لم  
 ينزع الأول قبل أن يحدث ثم لبس وقال أبو حنيفة  
 رضي الله عنه يجوز المسح عليهما **سنة المسح على**  
 الخفين لا يجوز <sup>في كل مرة</sup> وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يجوز  
**سنة المفروض في المسح غير مقدّر بثلاث أصابع**  
 ولو مسح بأصبع واحد جاز وقال أبو حنيفة رضي الله  
 عنه مقدّر بثلاث أصابع **كتاب المحض**

وهي خمسائل إذا قطع للأقل أو لاكثره لم يحل للزواج  
 ان يطأها ما لم تطهر بالماء أو بالتيمم وقال أبو حنيفة  
 رضي الله عنه إذا قطع لاكثر المحض يحل للزواج ان  
 يطأها **سنة** أقل المحض عندنا يوم وليلة  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ثلاث ايام وليلة  
**سنة** واكثر المحض عندنا خمسة  
 عشر يوماً ولا زيادة عليه  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه  
 اكثر عشرة ايام **سنة** الحامل تحضن وقال  
 أبو حنيفة لا تحضن وفائدة هذا قلنا انها تحضن  
 سقط الصوم والصلاة **سنة** أكثر التفاسر



عند ما ستون يوما وافله يوم واحد **كتاب الصلوة**  
 خس وربعون مثله آخر الظهر اذا صار ظل كل شيء  
 مثله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا صار ظل كل شيء  
 مثله **مسألة** الشفق هو الحمر عند نادر <sup>البياض</sup>  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه هو البياض دون <sup>الحمر</sup>  
**مسألة** يجوز الاذان في الصبح قبل الفجر الثاني  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز **مسألة**  
 ترجع الاذان سنة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 الترجع في الاذان ليس بسنة وانما هو عبادة **مسألة**  
 الائمة فرادى عندنا سوى قد قامت الصلوة فانها  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه **مسألة** <sup>لا بد من الاذان</sup>  
 يجب الصلوة عندنا في اهل الوقت وفي الفرض <sup>اخر</sup>

مقال ابو حنيفة

6 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجب في آخر الوقت الا ان  
 اذاها في اول الوقت **مسألة** الاغنياء عندنا بسقط  
 عنه فرض الصلوة والصوم ان قل او كثر وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه اذا زاد على يوم وليلة بسقط عنه واذا  
 كان اقل من ذلك لا يسقط **مسألة** اذا افان المحزون  
 قبل غروب الشمس مقدار ما يصلي اربع ركعات او خمس  
 ركعات يلزمه الظهر والعصر معا وقال ابو حنيفة  
 يلزمه العصر دون الظهر **مسألة** التقليل في صلاة  
 الصبح عندنا افضل وقال ابو حنيفة الا اذا فضل و  
 اذا تبين له الخطا في القبلة بيضين فعليه الاعادة  
 وقال ابو حنيفة لا اعادة عليه **مسألة** اذا بلغ لصبي  
 في اثناء الصلوة لا يلزمه الاعادة **مسألة** من عدم

او لا يلزمه

لا يخادقونهم بما في حالة الفقر  
 فكلما يلزمهم هذا يلزمهم ذاك فالتام



التور لا يجوز ترك القيام في الصلاة وقال ابو حنيفة <sup>رضي الله عنه</sup>  
 له ترك القيام **مسألة** الترتيب مستحب في الفوائت  
 سواء قلنا او كثرت وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 اذا اذادت الفوائت على يوم وليلة لم تحسن صلاة بقط  
 الترتيب فاذا كان اقل من ذلك فالترتيب فيه <sup>شرط</sup>  
**مسألة** لا ينعقد التكبير الا بقوله الله اكبر وفا  
 ابو حنيفة رضي الله عنه ليس منها وانما هو بيان خل  
 به في الصلاة **مسألة** لا تجوز الصلاة بغير فائت  
 الكتاب وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز باي اية  
 من القرآن **مسألة** اذا اصلت المرأة الى جانب الرجل  
 لا يبطل صلاته وقال ابو حنيفة يبطل **مسألة**  
 البعثة اية من الفائتة دون سائر التور وقال

كثرة صلوات

ينعقد بكل اسم لله تعالى  
 الكثير من الصلوة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه

ابو حنيفة

ابو حنيفة رضي الله عنه انها من القرآن وليست من <sup>الفائتة</sup>  
 ولا من التور الا قوله اية من سلما **مسألة** القراءة  
 فرض خلف الامام واجبة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 ليست بواجبة **مسألة** يجهر بالقائمين عندنا الامام  
 والمأموم وقال ابو حنيفة ليس **مسألة** سجود التلاوة  
 غير واجبة بحال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 واجبة **مسألة** يجوز للجنب العور في المجد الحاجة  
 واخرجه **مسألة** ولا يجوز لغير حاجة **مسألة** يرفع يديه  
 الى حذو منكبيه غير الاقشاح في الاقشاح والهي  
 للركوع والرفع منه وقال ابو حنيفة لا يرفعها  
 الا عند الاقشاح **مسألة** اذا غتر الفائتة فبا  
 وفراها لا يجوز صلاة وقال ابو حنيفة رضي الله

وقال ابو حنيفة تدهظ



نصح صلاته وقال ابو يوسف ومحمد ان كما يعرف بالعرفه  
 لا يجوز وان لم يكن يعرف بالعريه جاز له ان يقرأ  
 معناها **مسألة** اذا رفع الامام راسه من الركوع  
 فيقول بالتسبيح والتحميد وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه لا يقول الامام الا بالتحميد **مسألة** التجمد  
 على الجبهة واجب وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 ليس بواجب **مسألة** التجمد على كور العما لا يجوز  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز **مسألة** يجوز للمفترض  
 ان يأتي بالثقل والمنقل ان يأتي بالمفترض وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز ان يأتي بالثقل <sup>او يثقل</sup>  
 ولا يجوز عكسه **مسألة** قراءة الشهادتين  
 عندنا فرض وكذلك الصلوة على النبي صلى الله وسلم  
<sup>او ركن</sup>

لا يلزم من ذلك الخطا في التمام  
 عن الثقل وذلك محذور عنده  
 كما تقدم

8 وقال ابو حنيفة رضي الله عنها واجبان **مسألة** القنوت  
 في صلوة الصبح سنة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 ليس بسنة في الصبح **مسألة** اللام ركن من اركان  
 الصلوة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ليس هو بركن ان  
 اتى به جاز وان لم يأت به لم تنقض الصلوة والتشهد  
 الا خيرا اذا قاله فقد تمت صلوته ويقوم مقام <sup>السلام</sup> <sup>عند ابو حنيفة</sup>  
**مسألة** لا خلاف بيننا وبينه ان من تكلم في صلوته  
 عمدا بطل صلوته واما اذا تكلم فاسيا لا يبطل وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يبطل صلوته في الحالين **مسألة**  
 كل صلوة لها سبب يجوز فعلها في الاوقات <sup>التي</sup> <sup>التي</sup>  
 عنها والصلوة التي لها سبب مثل تحية المسجد و  
 المجاورة <sup>يا ايها الذين آمنوا</sup> والفوايت وغيرها وكذا يوم الجمعة يجوز



ان يُصَلِّي فيه عند الزوال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لا يجوز <sup>ان يصلي في هذه الاوقات</sup> **مسلم** ولا تكرر الصلوة في هذه الاوقات  
 الا وقتا انتهى منها بسبب او غير شئ وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه بكرة **مسلم** التوسعة موكدة وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه واجبة وليست بفريضة **مسلم** اذا صلى الكافر  
 باجماع لا يحكم بانكساره <sup>عليها</sup> **مسلم** امامه الصبي الغير البالغ  
 عندنا جاز فرضا او نفلا عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
 فيه روايتان احدهما لا يصح في الفرض ولا في النفل  
 والثانية يصح في النفل دون الفرض **مسلم** اذا اخرج  
 المأموم نفسه من صلوة امامه لم يبطل صلوته اذا كان  
 بعذر واما اذا كان من غير عذر فهل يبطل صلوته فيه فولا  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يبطل صلوة سواء كان <sup>لعذر</sup>

وقال ابو حنيفة فيهما <sup>في الفرض والنفل</sup> **مسلم** اذا اخرج المأموم نفسه من صلوة امامه لم يبطل صلوته اذا كان بعذر واما اذا كان من غير عذر فهل يبطل صلوته فيه فولا

اول غير عذر

اول غير عذر **مسلم** اذا ادرك الموقوف من صلوة امامه  
 فهو اول صلوته حتى لو فاتته ركعتا من الشائبة <sup>فيها</sup> **مسلم**  
 والورد معها في الركعتين الاخيرتين وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه بغير الفائضة بلا سورة **مسلم** بغير المريد  
 ما فاتته من الصلوة في حال الردة وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه لا يفضيها **مسلم** اذا شك في عدد ركعات الصلوة  
 بنى على اليقين وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا كان اول  
 فدف صلوته <sup>وجوبا</sup> والثاني بينى على غالب ظنه **مسلم**  
 سجود السهو عندنا قبل السلام وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 بعد السلام وقال مالك رضي الله عنه ان كان للزيادة فبعد  
 السلام وان كان للنقص قبل السلام **مسلم** اذا ذكر <sup>في الذكر</sup> **مسلم**  
 في الخامسة سجد ولم يسجد وفعد في الرابعة ادم

اللذين ياتي بهما بعد سلام  
 الامام كتابه  
 لانه اذا صلى على الردة كما هو  
 صريح الآية فهو مكلف الشريعة  
 فلا يسقط قضاءها بحال  
 الا صلى الكسرة المخطئة

اذا ذكر



يقعد فانه يرجع ويبقى على صلوته كانه لم يأت بالزنا  
 عندنا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان لا قبل ان يسجد  
 في الخامسة بفعل مثل مذهبننا وان كان بعدها سجد  
 فيها سجدة فانه ان كان قاعدا في الرابعة قدر التشهد  
 ثم قام فقد صح فرضه وكانت الزيادة نافلة وان لم  
 يكن فقد فسد صلوته وان ذكر وهو قاعد في الخامسة  
 وقد كان قعدا في الرابعة مفردا التشهد قام و اضاف  
 اليها رابعة اخرى فيكون له نافلة ويصح فرضه والا  
**مسألة** اذا صلى المجنب يقوم لم يعلم بجنايته فلا اعادة  
 عليهم اذا علموا وكذلك اذا صلوا خلف المحدث وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يلزمهم الاعادة **مسألة** اذا  
 عظم عظم منه او عظم خسران فان لم ينزع لم يصح

وكذا ان لم ينزع  
 كذا في النجس  
 صلوة

10 صلوته **مسألة** وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان الصبي يلج  
 ولم يمكن نزعته من صلوته **مسألة** اقل الوتر ركعة وقال ابو  
 حنيفة رضي الله عنه ثلاث ركعات كالمغرب **مسألة** لو ان الفجر رخصت  
 وليت بعزيمة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه هو غيب **مسألة**  
 الاقامة التي تنقطع فيها رخصت المسافر هي اربعة ايام  
 سوى يوم الدخول ويوم الخرج وقال ابو حنيفة هي خمسة  
 عشر يوما ولا يجوز الفجر في سفر المعصية ولا له ان  
 يشيخ بشي من الرخص وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز  
**مسألة** كل سفر جاز له الفجر فيه جاز له الجمع وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز له الجمع الا في حاله  
 يوم عرفة **مسألة** اذا فاته صلوة في السفر فضاها  
 في الحضرة فها وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز ان



وكذلك يروى عن مالك رحمه الله **سنة** اذا صلى في سفينته  
وهي سائرة يلزمه القيام وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يلزمه  
القيام بل له الخيارات **سنة** اذا صلى على ظهر الكعبة وليس بين  
يديه ستر ولا من يقف خلفه لا يصح صلوة **كتاب الجمعة** <sup>انما يكون</sup>  
الجمعة تجب على اهل القرى اذا سمعوا النداء من المصلي وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا تجب عليهم **سنة** لا تعقد  
الجمعة عندنا باقل من اربعين رجلاً وقال ابو حنيفة  
رضي الله عنه في روايه تعقد بأربعة رجال **سنة** اذا كان  
في قرية اربعون رجلاً تعقد الجمعة بهم وتلزمهم قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا تجب عليهم وانما تجب على اهل  
القرى لا على اهل السواد وتصح اقامه الجمعة من غير الامام  
والخليفة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يصح **سنة** امام الصلاة  
كما هو ظاهر

القيام

القيام شرط في الخطبة يوم الجمعة مع القدرة وقال ابو  
حنيفة رضي الله عنه ليس بشرط بل يجوز له ان يخطب **سنة**  
الطهارة شرط في الخطبة على قوله  
المجيد وقال في القدم ليس بشرط وهو مذهب الحنفية  
رضي الله عنه **كتاب صلاة الخوف** اذا كان الخوف شديداً  
ولم يمكنوا من الصلوة لشدة الخوف قائمهم يصلون  
كيف امكنوا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه يؤخر الصلوة الى وقت آخر حتى  
يزول الخوف والله اعلم **كتاب صلاة العبد**  
بكبير في الاولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة القيام وفي  
الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه بكبير في الاولى سبعاً مع تكبيرة

فان كان الخوف ان يستند الخوف  
صلواته استنداً فادى بالجمعة  
الى ان يفته قد رواه ولم يخرجه  
بلا حضور عدو



الافتتاح وفي الثانية خالص القيام **مسألة**  
 يكبر في الركعتين قبل القراءة عندنا وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه يقرأ في الأولى ثم يكبر بعد القراءة وكذلك  
 في الثانية **مسألة** يبتدئ بتكبير الاخي بعد  
 في يوم النحر ويكبر بعد الصبح من آخر ايام الترتية  
 وهو قول الجديد وفي القديم يبتدئ من صبح يوم عرفة  
 ويختم بالعصر من آخر ايام الترتية وبه قال ابو  
 حنيفة **كتاب صلوة الكوف**  
 ركعتان من كل ركعة ركوعان وقيامان وفرائض  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنهما ركعتان كصلوة الصبح **مسألة**  
 فارك الصلوة بفعل حدًا وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه لا بفعل ولكن **كتاب صلوة الجنان**

انما التكبير في الأولى بنية  
 هذه الرواية لا تعرفها  
 وانما المذكور في عامة الكتب  
 انه يأتى بالركعة الأولى  
 بعد الشاء وقبل القراءة  
 وفي ان نية بعد ضم

اذا مات  
 لا ان يتوب او يموت

12 اذا مات المحرم لم يقطع احرامه بعد الموت وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه يقطع **مسألة** بفعل الزوج زوجته  
 اذا ماتت وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا بفعل زوجة  
 ولكن بفعل الزوجة زوجها وهذا لا خلاف فيه  
 واذا قتل في المعركة لا بفعل ولا يصلى عليه وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يصلى عليه ولا بفعل **مسألة**  
 اذا اراد الاوليا ان يتزعموا الثوب من القتل الشهيد  
 ويكفونه ثوب آخر جاز وقال ابو حنيفة لا يجوز  
 بل بدقنوه بذلك الثوب الذي قتل فيه وهو الصحيح  
 من مذهبننا **مسألة** الشهيد الجنب لا بفعل وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه بفعل على الجنازة ولا بفعل  
 على الموت **مسألة** الصغير اذا قتل في المعركة

اذا التفت اليه  
 لا يقرأ في الغسل والصلوة  
 لم يبت كاشه

بناء على مقابل الاصح



الذي يستشهد به في الصلاة والنفل  
وغيرهما مما هو مخفى بالشبهة  
كأنه

حكمه حكم الكبير وقال ابو حنيفة رضي الله لا اثر  
للتباعد فيه ولا يتعلق حكم الشهيد **مسألة** الصغير  
اذا وجد بجناحه عضا الشهيد غيل وصلى عليه وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان اكثر البك موجودا  
والاقل منفردا لا يصلي ولا يخل وان كان اقل  
فصل وكفن وصلى عليه **كتاب الزكاة** اذا زادت <sup>الابل</sup>  
على مائة وعشرين لا تساقط الفريضة بل تساقط  
الواجب في المخرات ففي كل اربعين بنت لبون في  
خمين حقة وقال ابو حنيفة تساقط في مائة وعشرين  
**مسألة** الوصو هل هو عفو او شايخ في الوجوب  
فعل قولين احدهما عفو وهو قول ابى حنيفة  
رضي الله عنه والثاني شايخ في الوجوب وهو قول

الاول وهو ما بين النصابين ايضا  
في خمس اشياء واحدة وثلاثين للزكاة  
على الخمس حتى يبلغن عشرة ففردا  
ثمان في الوص من الموقوفين  
اربع وهو اليسار من النصاب  
فلا شيء في الوص مطلقا  
فكأنه

بما هو معتاد

بيان هذه المسئلة اذا ملك لعا من الابل <sup>13</sup> يجب  
فيها شاة واحدة وهذه الشاة الواحدة تجب  
على الخمسة والاربعة عفو **مسألة** من وجبت  
عليه الزكاة في ماله فغرق في اداءه حتى تلف المال  
وكان قادرا على اداائه ولم يوده فعليه الضمان  
وقال ابو حنيفة رضي الله لا ضمان عليه ووافقونا  
في الاعوال الظاهرة **مسألة** من ملك <sup>في الزكاة</sup> مائة  
من البقر فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغت  
ففيها يبيع واذا بلغت اربعين ففيها مسنة ولا  
في زيادتها حتى تبلغ سنين فاذا بلغت ففيها  
وعلى هذا القياس واختلف الرواية عن ابى حنيفة  
رضي الله عنه فاخذ قوليه مثل قولنا والثاني ماذا



فجاء ذلك **مسألة** المال المستفاد عندئذ لا يفتقر  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يفتقر بعضها الى بعض  
 اذا كان من جنس ماله **مسألة** المولد بين الطبا  
 والغنم لا يجب عليه الزكوة وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه يجب الزكوة عليه **مسألة** الزكوة لا تنقطع بموت  
 المال وقال ابو حنيفة لفظ **مسألة** اذا عمل ذكوة  
 قبل الحمل فله ان يتردد من الفقراء ان كان قد اعلمه  
 حال ادائه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يبرأ  
 منهم **مسألة** الخلطة لها اثر في وجوب الزكوة وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه لا اثر لها ولا يجب الزكوة  
 في الخلطة بيانه اذا كان اربعون شاة بين رجلين  
 فقال الحمل يجب الزكوة في الخلطة هذا وقال ابو حنيفة

رحمته

رضي الله عنه لا يجب الزكوة في المشترك **مسألة** يجب الزكوة في 14  
 الصب والمجنون وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجب لاختلاف  
 بيتا وبينه انه يجب ذكوة الفطري والعشقي مال الصبي  
 والمجنون **مسألة** الزكوة مضمونة في الذمة وهو مذهب  
 الشافعي والمالك الثاني في العين وهو مذهب ابو حنيفة  
 رضي الله عنه لا يجب الزكوة في سائمة الجبل وقال ابو  
 رضي الله عنه يجب الاثما دون الذكور على كل فرس دينار او  
 ربع عشرينه **مسألة** اذا دفع الزكوة الى الفقير قبل  
 ثم صار غنيا فانه بصيرة ذمته ولا يقع موقعه وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يقع موقعه ان صار غنيا **مسألة**  
 يجب الزكوة في مهر المرأة سواء قبضت او لم تقبض وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه لا زكوة عليها اذا لم تقبض

ان قصر بالانخراج حتى لو قلعت  
 العين المعلق بها الزكوة تنقطع  
 بذهنه فليس ان يوردها من بابها  
 وان لم يكونا ذمته فانه ان يوردها  
 لانه

هذا ان كان غنائه بغير الزكوة  
 وان كان بها فلا يصح في ذمته  
 ودفع موقعه لانه

لدين لا يشترط  
 ان يكون الاخرى بوقت القبض كالانقباض



فائدة الخلاف ان المالسة بهذه العورة  
 غايته ان الغنم والدرهم وهذا لا يصح في غير  
 غنم ولا درهم فلو كان في ذلك خلاف  
 فليكن

**مسند** دفع الغنم في الزكاة لا يجوز وقال ابو حنيفة  
 يجوز اذا وجب عليه خمس من الابل بلزومه شاء فلا  
 ان يخرج دراهم **مسند** النسا شرط في المغنات وهي غنم  
 اوسى كل وسى سنون صا والصاع اربعة امداد والحد  
 وطل وثلثا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يخرج في قليله وكثيره  
**مسند** العرش عندنا بقا بقا غالبا وقال ابو حنيفة  
 غالبا لا يجزئ فيه الزكاة كالغواكه والقش والبطن وقاش  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يخرج في جميع الخضراوات الا الخشب **مسند**  
 العشر والخراج عندنا مجتمعا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا  
 يجتمعان وهذه المسئلة مبنية على اصل ان العشر يخرج في  
 الزرع والخراج في رتبة الارض وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 كلاهما يجبا في رتبة الارض **مسند** اذا اسناب

ارضا البتبع فيها فان العشر يجبي على مالك الارض 15  
 هل يجب الزكاة في الحلي فعلى قولين احدهما يجب وهو  
 مذهب ابو حنيفة رضي الله عنه والثاني لا يجب وهو الصحيح  
 من المذهب **مسند** الدين لا يمنع وجوب الزكاة وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يمنع **كتاب زكاة الفطر**  
 زكاة الفطر عندنا تجب على الزوج لزوجته وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه لا يجب **مسند** لا يجب صدقة الفطر على السيد  
 لعبده الكافر وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجب **مسند**  
 يجوز صدقة الفطر على العبد المثلث وقال ابو حنيفة رضي  
 الله عنه لا يجوز **مسند** لا يعبر النصاب في وجوب صدقة  
 الفطر وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اجبر **مسند** لا يجوز  
 زكاة الفطر قبل رمضان وقال ابو حنيفة رضي الله عنه



**جاء في كتاب الصيام** لا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة  
 رضي الله عنه أن الصوم في الكفارة وفي التذرة والقضاء  
 لا يجوز إلا بنية من الليل وأما صوم النفل يجوز بنية  
 من النهار إلى وقت الزوال وأما صوم شهر رمضان عندنا  
 لا يجوز إلا بنية الليل ووقت نية ما بين غروب الشمس  
 إلى طلوع الفجر وقال أبو حنيفة يجوز صوم رمضان إذا  
 نواه من النهار **مسألة** نعين النية شرط في شهر رمضان  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس بشرط **مسألة** إذا طوى امرئ  
 عدا فآذاه بغيره ففيه فوكا أحدهما أن الكفارة تجب  
 على الزوج والثاني تجب عليهما غير أنه يحمل عنها الكفارة  
 والصحيح إذا جاز معها شهر رمضان فإن الكفارة تجب على الزوج  
 تكون تلك الكفارة عنها جميعا وقال أبو حنيفة رضي الله

16 تجب على المرأة كما تجب على الزوج **مسألة** تقبل شهادته  
 رجل واحد عدل على روية الملال وفي الإفطار لا  
 تقبل إلا شهادة رجلين عدلين وقال أبو حنيفة لا  
 يقبل على روية ومثما إلا اجتمع الغيرة إذا كانت السماء  
 مصحبة وأما إذا كانت السماء مغبرة فلا خلاف بيننا  
 أنه يجوز بشهادة رجل واحد **مسألة** إذا أفطر  
 في رمضان بالأكلى لا يلزمه الكفارة وقال أبو حنيفة  
 رضي الله عنه فلهذه ولا خلاف يلزم الكفارة بالأكلى  
 بالجماع **مسألة** إذا جامع امرأته ثم سافر أو مرض في يومه  
 لا يقط عنه الكفارة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه <sup>نقط</sup>  
 وكذلك المرأة إذا أفطرت بالجماع ثم ضحك <sup>الكفارة</sup> <sup>لزمها</sup>  
 عندنا **مسألة** إذا جامع وهي فائمة لا يفد صوما ولا



يلزمها الكفارة واما في حق الزوج لا خلا انه يفسد صومه  
ويلزمه الكفارة وعند ابي حنيفة رضي الله عنه يفسد صومها  
**مسند** اذا جامع امراته في نهار رمضان ولم يكفر حتى  
جامع في نهار يوم الثاني فان عندها يلزمه كفارة  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يلزمه كفارة واحدة **مسند**  
الحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما وولدهما افطر  
ويلزمهما القضاء والعندين وقال ابو حنيفة رضي الله  
عنه يلزمهما العندين والقضاء **مسند** اذا شهد عند الحاكم  
شهاده بروية الهلاك ثم جامع الشاهد في ذلك اليوم  
فانه يلزم الكفارة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
لا يلزمه **مسند** اذا شرع في الصوم النفل ثم افسده  
لا قضاء عليه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يلزمه

بالزوج

17 بالشرع فيه وعليه القضاء اذا افسده **مسند** اذا بلغ  
في الشهر او افاق المجنون او طهرت المرأة لا يجب عليهم قضا  
ما فات اذا تمفضل واستثنى فوصل الماء الى جوفه فهل  
يفسد صومه ام لا فعلى قولين احدهما لا يفسد وهو مذهب  
ابي حنيفة رضي الله عنه والثاني يفسد صومه وهو الصحيح  
**كتاب الاعتكاف** ليس الصوم شرط في صحة الاعتكاف فلا  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا ينعكف الا بالاقبال للصوم **مسند**  
لا يجوز للمرأة ان تعتكف في المسجد بيضا وقال ابو حنيفة  
رضي الله عنه يجوز **مسند** المعتكف اذا نلذذ بما يجزى فيما دون  
الفرج في المسجد لا يفسد عكفا **مسند** اذا قبل امراته فانزل  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يفسد عكفا **مسند** يجوز للمكاتب  
ان يعتكف بخبر اذن مولاه **كتاب الحج**



لا خلاف بيننا وبين ابي حنيفة رضي الله عنه اذا كان موسرا  
 صادرا زنا الزمة ان يشاجر من يجع عنه ولا يسطر فخرج  
 مجال واما اذا كان زنا او مفضوبا اوله مال يزنه ان  
 من يجع عنه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزنه **مسألة**  
 المسلم اذا حج حجة الاسلام ثم ارتد والعباد بالله ثم  
 ثابنا لا يجب عليه الاعادة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه **مسألة**  
 يزنه الاعادة **مسألة** الاب المعسر اذا كان له ابن مطيع  
 موسر فان عندنا يجب الحج على الآ و يزنه بطاعة ابنه وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزنه الحج **مسألة** المرأة يجب  
 عليها الحج اذا وجدت ثقات او كما معها ذرهم محرم  
 يزن ما الحج ويجب عليها الخروج الى مكة وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه لا يزن ما الحج الا مع زوجها **مسألة** اذا وجب عليه الحج

في حال

في حال حاله فان سوا اوصى او لم يوصى يجب عليه الحج 18  
 ويقضى من راسه له وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان  
 يقضى من راسه له وان لم يوصى سقط عنه بالموت **مسألة**  
 اذا وجب عليه حجة الاسلام لا يجوز له ان يجع من غيره وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز له ان ينوب عن غيره ولو لم يحج  
 من نفسه **مسألة** وجوب الحج عندنا على التراقي لا على الغرور  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه على الغرور ولا يجوز ما خسر النبي  
 وجوبه **مسألة** العروة عندنا واجبة وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه ليست بواجبة **مسألة** الاقارب عندنا افضل وقال ابو  
 حنيفة رضي الله عنه القران عندنا افضل **مسألة** يصح القران والتمتع  
 من المكي من كان حاضرا المسجد الحرام وجيران بيت الله  
 وسكان حرم مكة ولما ولدتم عليه وقال ابو حنيفة رضي الله



لا يصح الفرائض والتمتع منهم **مسند** يجوز للمتنع ان يخرج منه  
 اذا اصرم بائع مولا واحدا وهل له ذلك قبل اعراسه <sup>بها</sup>  
 وبعد الفراغ من العرس ام لا فعلى قولين احدهما يجوز وهو <sup>بها</sup>  
 والثاني لا يجوز ان يخرج المهر قبل يوم النحر وهو ذهب  
 ابي حنيفة رضي الله عنه **مسند** لا يجوز للمتنع ان يصوم  
 ثلاث ايام التثنية هذا مذهبنا وهو قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه والقول الثاني وهو القديم يجوز في ايام <sup>التثنية</sup>  
 واليه ذهب مالك **مسند** عننا يدخل في الحج بالنية  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يصح دخوله الا بنية  
 وعزم التلبية واجبة كالتيكبر في الصلوة **مسند** والقول  
 لا يجوز للمهر ليس العفانين عننا على احد القولين  
 الثاني يجوز وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه **مسند** من لم

19 <sup>عنه</sup> **مسند** لا اذا ربي سر او ربي غير سر وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لا يجوز بل يلزمه الغدبة اذا لبس **مسند** اذا <sup>طُلب</sup>  
 المحرم عاملا او ليس ثوبا محظا او ستر راسه فعليه  
 الغدبة قل او كثر وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان  
 لبس الثوب واستدام اللبس كثر الثوب <sup>الغدبة</sup> يجب الغدبة  
 عليه وان كان نصف النهار او اقل لا يلزمه شئ ويلزمه <sup>الصدق</sup>  
**مسند** اذا ادهن المحرم راسه او وجهه بدهن من غير  
 طيب كالزيت والشح فغلبه الغدبة فان دهن بدنه  
 فلا فدية عليه وهكذا المحرم اذا حلق من راسه ثلاث  
 شعرات او اكثر يجب عليه الغدبة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لا يجب عليه الغدبة في اقل من ربع الرأس **مسند** المحرم  
 اذا حلق شعرا حللا فلا فدية عليه ولا ضما وقال ابو حنيفة



رضى الله عنه يلزمه الفخار والعذبة **مسند** طواف المحرم  
 والمحاضى عندنا غير صحيح وقال ابو حنيفة رضى الله عنه جاز  
**مسند** اذا طاف مشكرا لم يفسد بطوافه وقال ابو حنيفة  
 بيع طوافه **مسند** التعمير بين الصفا والمروة وكن روي  
 بعد الطواف شرط لقوله تعالى ان الصفا والمروة من  
 شعائر الله الا وقال ابو حنيفة رضى الله عنه غير واجب  
**مسند** الفارون يكفيه طواف واحد وسعى واحد وقال  
 ابو حنيفة رضى الله عنه بطواف طوافين وليس سعيين  
**مسند** لا يجوز رمي الجمار الا بالجمار وقال ابو حنيفة  
 رضى الله عنه يجوز بكل ما كان من جنس يرمى به **مسند**  
 اذا قدم الحلافة على الذبح لا فدية عليه وقال ابو حنيفة  
 يلزمه الدم **مسند** الصبي له حج صحيح وان كان صغيرا

يبنى

20 ميمنا فان احرم ما ذن ولله صحت وان لم يكن ميمنا او ميمنا  
 التي عنه صار ميمنا محرما باحرامه ويلزمه العذبة واذا  
 بلغ قبل الوقوف لا يلزمه ان يشا تفاع بل يجزيه من  
 حجة الاسلام وقال ابو حنيفة رضى الله عنه ليس حج صحيح  
 شرعى **مسند** اذا وطى امراته قبل التحليل الاول فحجته  
 وقال ابو حنيفة رضى الله عنه لا يفسد **مسند** اذا وطى  
 امراته فاسيا لم يفسد حجه على احد القولين ولا كفارة  
 عليه والثاني يفسد حجه وعليه الكفارة وهو ذهب  
 الى حنيفة **مسند** الوطى فيما دون الفرج يفسد  
 وكذا الاط ولو بهيمة فسد حجه وعليه بدنة وقال  
 ابو حنيفة رضى الله عنه لا يفسد حجه وهذه المسئلة  
 على اصل بلن اثبات البهيمز واللواط وطان والخصود



يجب عندنا الحد وعندهم لا يجب الحد **مسألة** إذا اصر  
 مجتنبين أو جمرتين فاته بنعقد بلحدهما وبطل بالآ  
 ولا يلزمه القضاء لأجل الثأ وقال ابو حنيفة رضي الله  
 بفضي ذلك في السنة القابلة وعندهم بنعقد بالآ  
 وأكثر **مسألة** إذا قتل ضيئاً في الأحرار أو قتل المحرم خايغ  
 المحرم ماله مثل ضئيه وقال ابو حنيفة رضي الله بضمه  
 بغيره ويعرف القيمة إلى النعم ولا يجوز صرفها إلا في  
 التي تجزى في القضايا والهدايا وهي الثأ والابل والبقر  
**مسألة** القارن إذا قتل الصيد يجب عليه جزاء واحد  
 وكذلك إذا قطب وليس لزمه الدم واحد وقال ابو حنيفة  
 رضي الله عنه يلزمه جزآن وفي الطب واللبس ومان  
 الجماعة إذا شتركوا على قتل صيد يلزمهم جزاء وهذا بنا

على الأصل

21 على أصل وهو عندنا جزاء المثل ما يجري مجرى الأموال  
 المحرم إذا مرض لم يجزله التحلل وقال ابو حنيفة رضي الله  
 عنه يجوز له التحلل **كتاب البيع** بيع الغائب وشراؤه  
 لا يجوز على أحد القولين وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز  
 وهو قول الثأ **مسألة** خيار المجلس عندنا ثابت وقال ابو حنيفة  
 غير ثابت **مسألة** إذا ابتاعها وشرط الخيار للمشتري فإن  
 الملك للمشتري مدة الخيار وقال ابو حنيفة رضي الله لا  
 للمشتري وإنما يكون للبائع **مسألة** خيار الشرط مودوث  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه غير مودوث **مسألة** إذا شرط الخيار  
 أكثر من ثلاثة أتيام فإن العقد باطل والشرط فاسد وقال  
 ابو حنيفة رضي الله الشرط لا يقيد العقد **مسألة** الربا  
 عندنا في قليل البر وكثير لا عباء الطعام لا اسم الطعام

عنه مضمون في آية

أموال



يقع على الكثير والقليل وقال ابو حنيفة لا يجري الربا في  
 قليل البرلانه لا يتاقي فيه الكيل فاصل ولا خلاف  
 بيننا وبينه ان الحلة عندنا الطعم والكيل والدليل على  
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الاكلا بكيل **مسند** الدرهم  
 عندنا معلومان بالوزنة والدرهم والدنانير معلومان  
 بالعقود وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا ينجسنا بالعقود  
**مسند** لا يجري النافه وقال ابو حنيفة رضي  
 بحرم النسيانه اذا باع حيوانا بمجوانين الى اجل او لا شهر  
 او الى سنة فهو عندنا جائز وعندهم غير جائز واما اذا كان  
 مختلفا الخبيث مثل انه باع بعير بفرس او ثوبا بلباسين  
 الى اجل لا خلاف بين العلماء انه جائز **مسند** الربا عندنا  
 يجري في دار الحرب وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجري

بدرهم

بدا الحرب **مسند** بيع اللحم والمجول لا يجوز وقال ابو حنيفة  
 يجوز **مسند** اذا باع مخلا قبل ان يوتر فان ثمرها  
 للمشتري وبعد الا يتر يكون للبائع الا ان يترطه  
 المشتري وقال ابو حنيفة تكون للبائع **مسند** اذا باع <sup>مذمومة</sup>  
 ودرهم بمذمومة لا يصح عندنا وكذلك اذا باع دينار  
 صحيحا بدينار مكسور لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز **مسند**  
 بيع العرايا عندنا جائز وقال ابو حنيفة لا يجوز بيهانه  
 اذا باع الرطب وطبا على راس النخل بالتمر <sup>كان</sup> الموضع اذا كان  
 دون خمسة اوسق او زائدة لم يحن وعنده حنيفة لا  
 يجوز سواء كان قليلا او كثيرا **مسند** وطى البنت لا يمنع  
 الوء بالعيب وقال ابو حنيفة يمنع الوء بالعيب ولا  
 خلاف بيننا وبينه ان المجاورة اذا كانت بكرا

22

التأخير

النسيان



فوطئها التبدل ثم اطلع على عيبتها لا يجوز له ردّها **مسألة**  
 اذا اشترى امرا على ثمنها كتابته فوجدها مسلمة فانه  
 ثبت الرد للخيار وقال ابو حنيفة لا يثبت ولا  
 خلاف بيننا وبينه ان التصرف قبل القبض فيه قولان  
 الصحيح لا يبيع وعند ابو حنيفة يبيع **مسألة** العبد هل يملك  
 بالتمليك فيه قولان احدهما يملك بالتمليك والثاني  
 لا يملك وهو قول ابو حنيفة **مسألة** البحر والزمان والبول  
 عندنا عيب في الغلام والجمارية وقال هو عيب في الجمارية  
 دون الغلام **مسألة** العبد اذا لم يجز بيعه وقال  
 ابو حنيفة يجوز بيانه اذا قتل عبدا رجلا فوجب عليه  
 ثم بامه التبدل قبل ان يقضى منه لغيره لا يبيع لانه  
 حتى القتل يعلق برقبته فباع بها وعندهم جاز **مسألة**

اذا نزل

23 اذا اشترى شاة فوجدها مصراة فانه يثبت له الرد وثبت  
 ابو حنيفة لا يثبت له الرد والتدليس في البيع حرام **مسألة**  
 اذا انفصل في ملك المشتري لم يحد حده العيب بالبيع  
 وقال ابو حنيفة تبع للاصل بيانه اذا اشترى ثملة او شاة  
 او ثمرضا ثملة وانبع الحيوان ثم وجد بالبيع عيبا برده  
 البيع والزبادة المنفصلة لا ترد وقال ابو حنيفة  
 بردها جميعا **مسألة** اذا اشترى شاة من فوجد بها  
 عيبا له ان يردها وقال ابو حنيفة ليس له ان يردها  
 بيانه انه عندنا عندنا وعندهم عقد واحد **مسألة**  
 اذا اشترى بشرط البراءة من العيب الصحيح من الذهب  
 انه لا يجوز وقال ابو حنيفة هو جاز **مسألة** البيع  
 الفاسد اذا انفصل به الفضل لا يبعد ملكا وقال

ابو حنيفة انه يفيد



**سنة** شرط العتق عندنا يجوز على أحد القولين وقال  
 أبو حنيفة وهو القول الثاني يجوز **سنة** الكافر إذا اشترى  
 عبدا مسلما هل يبيع شرا به منه فولا أحدهما لا يبيع  
 وهو المذهب الثاني يبيع شرا به وهو مذهب أبي حنيفة  
 ولكن ينزل ملكه عقوبت شرا به **سنة** بيع الكلب المعلم  
 عندنا لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز وهذه السنة  
 مبنية على قبلها وهو أن رؤية البيع ليست بشرط  
 في العقد عند أبي حنيفة وعندنا شرط **سنة** مثل الأعمى  
 وبيعه لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز **سنة** العتق  
 عندنا لا يتوقف على إجازة الولي وقال أبو حنيفة  
 يتوقف بيانه إذا أذن الولي للصبي أن ينصرف في  
 ماله لا يبيع نصرة عندنا وقال أبو حنيفة يبيع نصرة

من قبيل إضافة العتق إلى المثل  
 والنفا على عتقه وفي تقديره إجازة  
 الصبي الولي

بإذن وليه **سنة** العبد المأذون في نوع من التجارة 24  
 لا يبيع ما ذواته في جميع التصرفات وقال أبو حنيفة  
 يبيع ما ذواته **سنة** السيد إذا رأى عبده يتجسس  
 لا يكون إذا قال منه **سنة** وقال أبو حنيفة يكون إذا قاله  
 بالتكليف **سنة** العبد المأذون إذا ابتى لا يبطل  
 الأذن عنه وقال أبو حنيفة يبطل **سنة** العبد  
 له وطى الجارية ليس أن يوجر ولا ينكح وقال أبو حنيفة  
 بملك أن يوجر نفسه **سنة** السلم الحال عندنا جائز  
 وقال أبو حنيفة لا يجوز بيانه إذا سلم في حقة أو  
 ثمار أو في حيوان بشرط أن يسلمه الحال ويسلم مسر  
 السلم في الحال فذلك جائز عندنا وعند أبي حنيفة  
 لا يجوز **سنة** الرهن الوهن المتابع عندنا



جائز وقال ابو حنيفة لا يجوز بياضه اذا كان دار بين  
 رجلين او حار فوهن احد الشريكين نصيبه من آخر  
 فان ذلك جائز سواء كان الرهن من شريك او من غيره  
 وعندهم ان كان من شريك جائز وان كان من غيره لا يجوز  
**مسند** المرفهون اذا وطئ الجارية الموهنة باذن  
 الراهن ان كان عالما بخبره فخله لحد وان كان جاهلا  
 فلا حد عليه واما وجوب المهر فنه قولنا احدهما يجب  
 والثاني لا يجب واليه ذهب ابو حنيفة رضي الله عنه **كتاب الغصب**  
 رجل غصب من رجل شاة ثم ان الغصوب من الغاصب  
 فان عندنا لا يبرأ من ضمان الغصب بمجرد الرهن وان  
 ابو حنيفة يبرأ من ضمان الغصب ولكنه اذا اخذ  
 الغصوب من الغاصب ثم وهنه بنفسه في يبرأ

من الفقه

هذا الاستدراك قول الشافعي  
 وانما فلا حاجة اليه على قول ابو حنيفة  
 فكانت عندنا

من الضمان **مسند** اذا اعطى الراهن العبد الموهون 25  
 فهل ينحطد عنقه ام لا فيجلى قولين احدهما <sup>ينعقد</sup>  
 عنقه وهو قول ابو حنيفة والثاني لا ينحطد وهو  
 الصحيح من المذهب **مسند** المرفهون عندنا له شفعة  
 في الموهون وقال ابو حنيفة ليس له شفعة **مسند**  
 تحليل الخمر عندنا حرام وقال ابو حنيفة ليس بمحرما **مسند**  
 تمام المفضل لا يكون نكاحا للرهن وقال ابو حنيفة  
 وضو الله يكون نكاحا للرهن **مسند** الرهن امانة <sup>عندنا</sup>  
 وقال ابو حنيفة ليس بامانة وانما هو مضمون على <sup>معنى</sup>  
**مسند** عندنا اذا تلف الرهن في يد المرفهين لا <sup>يطلب</sup>  
 حق المرفهين لانها امانة وعندهم يطلب **كتاب القليل**  
 اذا ابتاع من اخر شيئا ثم غلس المشتمل بالثمن قال <sup>البائع</sup> احق

هنا ان كان الراهن موهونا  
 استفاء الدين لولاه ولا فلا  
 كما ينبغي  
 بخلافه انما كان نفعه فانه يجب  
 طاعة الغلب



يعين ماله سواء قبض المئزى او لم يقبض وقال ابو حنيفة  
 ان كما بعد القبض فهو والعن سوا **كتاب المحرم**  
 اذا ركبته الذنون ثم امتنع من اداء الحق فان الغاضى  
 مجبر وبيع عليه ماله ويؤدى الحقوق التى عليه  
 وقال ابو حنيفة لا يبيع ماله بل يجبه **كتاب المحرم** عليه ماله  
 ويؤدى **مسألة** لا خلا لانيات دليل على البلوغ في الار  
 الشاكين وهل يكون دليلا في اولاد المسلمين ام لا  
 يكون دليلا وعنه ابو حنيفة لا يكون دليلا **مسألة** البلوغ  
 عند فاحته خمسة عشر سنة وقال ابو حنيفة حده عشرة  
**مسألة** اذا بلغ الصبي صدق ماله مضدا في دينه لا خلاف  
 ان عليه الحجر اذا اكمل النذر في المال والخلاف بيننا وبينه ان  
 الحجر على الحر جاز وعندهم لا يجوز **كتاب الصلح**

عننا اذ في نسخة من كتابنا اختيار اربعة معتبرة كما في نسخة  
 وقلنا اختيار اربعة معتبرة كما في نسخة

26 الصلح على الا بطل وقال ابو حنيفة جاز **مسألة** الصلح على  
 المجهول لا يصح وقال ابو حنيفة يصح **مسألة** اذا اشترع جباها  
 او ساباطا او شيئا من ذلك فان كان بغير المسلمين قلع وقال  
 ابو حنيفة ان ما دفعه احد من المسلمين قلع سواء بغير او لا  
 بغير **مسألة** المحال عليه اذا مات مطلقا فالحال لا يرجع الى  
 المجل عندنا وقال ابو حنيفة يرجع **كتاب المحرم** المجهول المحال  
 عندنا باطل وقال ابو حنيفة يصح **مسألة** القمان على البيت  
 عندنا يصح سواء كان له مال او لم يكن وقال ابو حنيفة لا يصح  
 القمان على البيت اذا كان مطلقا ولا خلاف بيننا وبينه انه  
 اذا ضمن في حال جاز فانه يصح القمان **كتاب الضمان والعاقبة**  
 اذا اطلقت العارية فعليه قيمتها وعندهم لا ضمان عليه **مسألة**  
 المستعير ليس له ان يعير من غيره وقال ابو حنيفة له ان



بغير من غيره **سنة** اذا استعار دابة وردوها الى <sup>حطبل</sup>  
مالكها ولم يعلم المالك فان تلفت <sup>نفس</sup> كان ضمان المستعير  
ابو حنيفة لا تكون في ضمان المستعير **سنة** اذا غصب  
عبدا فقطع يده يلزمه نصف قيمته وقال ابو حنيفة  
اذا قطع احدى يديه لا يصير ملكا للغاصب واما اذا قطع  
اليدين معا فانه عندنا يلزمه تمام قيمته ولا يصير ملكا  
وقال ابو حنيفة اذا ادى جميع القيمة يصير ملكا للغاصب **سنة**  
التضمين لا يوجب التملك وقال ابو حنيفة يوجب بيانه  
اذا غصب عبدا الى العبد من يد الغاصب فاخذنا المقصود  
منه للقيمة ثم انه وجب العبد فانه يسلم الى سيده وبيئته  
منه القيمة وقال ابو حنيفة يصير ملكا للغاصب <sup>بغناه</sup>  
القيمة **سنة** الملم اذا ادان خروقي فلا ضمان عليه

وكذلك

وكذلك اذا قتل خنزيرهم وقال ابو حنيفة عليه الضمان 27  
**سنة** اذا غصب ساجدة فبني عليها فان عندنا لا ينقطع  
ملك المالك عنها وقال ابو حنيفة ينقطع ببيانه اذا غصب  
خبثا وصحرا فبني عليه فارتفعنا ينزع ذلك الجدار عنه  
لا ينزع ولكن تدفع القيمة الى المالك **سنة** اذا كان  
في القفص طيور في ملك الانسان فجاء رجل ففتح باب القفص  
فطاروا ان وقف ساعدا ثم طارت عقيب القفص ضمن  
وقال ابو حنيفة سواء وقت لا يلزمه الضمان **كتاب**  
**الكفالة** الكفالة بالحد عندنا باطلة وقال ابو حنيفة  
جائزة ولا خلاف بيننا وبينه ان من وجب عليه  
الحد والقود لا تجوز كفالته **كتاب الشركة**  
الشركة بالابدان باطلة وقال ابو حنيفة جائزة



بيانه اذا اشترك رجلان في العمل وفي الصنع على ان  
 وزفهما الله تعالى يكون بينهما **مسند** شركة المفارقة  
 باطله وقال ابو حنيفة جاز **مسند** من جهة الشركة  
 عندنا ان لا يتميز ملك كل واحد منهما عن ملك صاحبه  
 وقال ابو حنيفة يصح ان كان مميزا وهذه المسئلة الشركة  
 في العرف لا يجوز عندنا وعندهم يجوز **مسند** اذا اشتركا  
 في المال ونفاضلا في الربح لا يجوز وقال ابو حنيفة  
 يجوز **كتاب الوكالة** الوكيل بخير رضى الخصم عندنا جاز  
 وقال ابو حنيفة لا يجوز <sup>التوكيل</sup> ولا خلاف بيننا وبينه انه  
 اذا كان مريضا او مسافرا او به عذر يبيع بخير رضى الخصم  
 اذا علق الوكيل على الشرط لا يصح وقال ابو حنيفة يصح  
**مسند** اذا وكل اثنين بطلاق امرئ او عتق عبده فاق

عندنا يجوز

28 عندنا لا ينفرد احد هادون صاحبه وقال ابو حنيفة  
 يصح افراد الوكيل على الموكل عندنا مقبول وقال ابو حنيفة  
 لا يقبل اقران عليه **مسند** اذا عزل الموكل الوكيل في  
 الخبة عندنا ينعزل ببلوغ الخبر اليه او لم يبلغ وقت  
 ابو حنيفة لا ينعزل ما لم يبلغ الخبر اليه **مسند** الوكيل  
 في الاستنفاء والقصاص جاز وقال ابو حنيفة لا يجوز  
 ولا خلاف انه يصح التوكيل في اثبات <sup>الطلاق</sup> القصاص التوكيل  
 في البيع بملك لا يصح وقال ابو حنيفة يصح **مسند**  
 اذا اشترى الوكيل لوكله <sup>حيث التوكيل</sup> شيئا يبيع الشرا لوكله عندنا  
 وقال ابو حنيفة يبيع للوكيل او لا ثم ينتقل منه الى الوكيل  
**كتاب الاقرار** افراد القضي عندنا لا يصح سواها باذن  
 وليه او لم يكن <sup>للموكل</sup> وقال ابو حنيفة اذا كان باذن وليه يصح



والأفلا يصح **سند** إذا قال لفلان على مال عظيم أو قليل  
نفى الكل يرجع إلى تعبيره فإذا قرئ منه وقال أبو حنيفة  
لا يقبل أقل من عشرة **سند** إذا قال لفلان على منديل في  
ثوب فإن المنديل لا يدخل نجسًا في الثوب وقال أبو حنيفة  
يدخل نجسًا **سند** غرضاء القصة لا يقدمون على غرضاء المرض  
وقال أبو حنيفة يقدمون وكذلك إذا كان الشاهد **سند**  
الاستثناء من غير حنيفة عندنا جاز وقال أبو حنيفة  
لا يجوز بيانه إذا قال لفلان على درهم إلا **سند** محمد بن  
عبد الله لا يقبض حنطة أو قفيز حنطة إلا درهم فالكل  
عندنا جاز وعندهم غير جاز **سند** الأفراد للواريث  
عندنا يصح في حال المرض وقال أبو حنيفة لا يصح **سند**  
إذا قال لفلان على ألف موجهة فإن عندنا يقبل ذلك

لا بد

لاجل وعند أبي حنيفة لا يقبل **سند** أحد الأخرين إذا  
أقر باخ ثالث لا خلاف أنه لا يثبت التبع وصل  
يثبت الميراث ففيه خلاف الأصح عندنا لا يثبت الميراث  
وقال أبو حنيفة يجب على الأخ المقران يدفع له نصف  
ما في يده من التركة وإذا ادعى على الميت دينًا وأقر  
أن ذلك على أبيه فإن عندنا يلزمه نصف ما ادعى على  
أبيه من حصته وقال أبو حنيفة يجب الكل من حصته  
ونفيه **سند** إذا أقر بأحد من له جميع الميراث كما  
والأخ على الميت بالتب فإنه يثبت التبع والميراث  
جميعا وقال أبو حنيفة يثبت الميراث دون التبع  
**كتاب الفرائض** لا خلاف أن قتل العمد والخطأ يجب  
الحكم في الميراث إذا كانا القاتل بالغًا وأما إذا كان



لبيها فهل يحرم أم لا فيه خلاف عندنا يجوز الميراث  
 وعند أبي حنيفة لا يجوز **مسألة** الأب والأم يشتركون  
 بيانه إذا ماتت امرأة وخلف زوجها وأما أخوة الأب  
 وأما أخوة الأم فاصل هذه المسئلة من سنة للزوج  
 ولأم الدس وبقي الثلث كما في أولاد الأب والأم  
 وأولاد الأم سواء كما أبو حنيفة لا يشتركون أولاد الأم  
 أو أولاد الأب والأم بوجه من وجه **مسألة**  
 المحمد عندنا لا يقطع الأخوة والأخوة في الميراث  
 أبو حنيفة يقطع **كتاب الوصايا** إذا وصى لبيهم  
 من ماله مطلقا من غير تقييد كان عندنا لا يقطع  
 تلك الوصية وقال أبو حنيفة يقطع فيقولون  
 يعطى الوصى له أقل من سهام الورثة وهو الدس

أو هو الدس في الميراث  
 من غير أن يقطع  
 وقال أبو حنيفة لا يقطع

الوصى

الموصى له إذا مات قبل القبول تنقل الحاد ورثته ولهم 30  
 المنيادان شاروا قبلوا وان شاروا ردوا وقال أبو حنيفة  
 إن الوصية بغيرين له ولا يجوز لهم الرد في الميراث  
 الوصى الخاص لا يصير وصيا عاما وقال أبو حنيفة  
 إذا وصى شيئا واحدا يصير وصيا عاما في جميع  
**مسألة** نص الوصية للمخرج وقال أبو حنيفة لا  
 نص بيانه رجل مخرج رجلا ثم وصى له قبل أن يموت  
 المخرج فان تلك الوصية عندنا جائزة **مسألة**  
 لا يجوز للعبد أن يكون وصيا سوا كانت الورثة  
 صغارا أو كبارا وقال أبو حنيفة إن كانت الورثة  
 صغارا جاز ولا خلاف إن كانا عبد عينة لا يجوز أن  
 يكون وصيا **مسألة** الوصى عندنا يملك أن يعزل



نفسه بعد وفاة الموصي وقال ابو حنيفة لا يملك  
ولا خلاف انه يملك ان يعزل نفسه في حياة الموصي  
**مسند** اذا اوصى بمنفعة دارة او عبده فان الموصي له  
بعد القبول فان الورثة يقومون مقامه في استيفاء  
المنفعة وقال ابو حنيفة لا يقومون مقامه بل تنقطع  
المنفعة **كتاب وصية الحربيين** الوصية للحربيين  
جائزة وقال ابو حنيفة لا تجوز وصية الحربيين  
الوديعة ليس للمودع ان يسافر بالوديعة ما لم يؤذن له  
**مسند** اذا اودع عند الصبي الصغير مالا فأنلفه  
فالضمان يلزمه وقال ابو حنيفة لا يلزمه الضمان  
**مسند** المودع اذا خالف في الوديعة يلزمه الضمان  
ولا خلاف بيننا ان المودع اذا طلب الوديعة فجد

المودع

المودع ثم اقر بثلث فانه يكون ضامنا **كتاب الفئ والغنمة** 31  
الطلب للفاتل عندما يشترط الامام ام لم يشترط وقال ابو حنيفة  
انما يستحق الطلب بشرط الامام والا فلا **مسند** الغازي  
اذا دخل دار الحرب مع دوابه وحضر الواقعة يعطى لهم  
سهم واحد ولفرسه سهمان فالجمله تكون له ثلثا سهم  
وقال ابو حنيفة يعطى له سهمان ولفرسه سهم واحد **مسند**  
اذا دخل دار الحرب فارسا فمات الفرس قبل ان يحضر  
القتال لا يستحق لفرسه شيئا وقال ابو حنيفة يستحق  
**مسند** ثلثا احد الغانمين قبل احراز الغنمة بدار السلام  
فان عندما ورثته يقومون مقامه في استيفاء كل الغنمة  
**مسند** اذا اطعم الغاصب المقتصد من الطعام الذي  
غصبه لا يبرء عن الضمان وقال ابو حنيفة يبرء عن الضمان



**سنة** في الغصب تكون مضمونة وقال ابو حنيفة لا تكون  
مضمونة **سنة** نقصان الولادة يجب على الغاصب وقال  
ابو حنيفة لا يجب **سنة** الدود والعقار مضمونة  
بالغصب وقال ابو حنيفة لا تضمن **سنة** اذا اكرهت  
امراه على الزنا فانه يوجب المهر والحقد وقال ابو حنيفة  
يوجب الحقد ولا مهر عليه **سنة** اذا غصب حنطة  
فطحنها لا تصير ملكا له بالعينة وقال ابو حنيفة  
تصير ملكا للغاصب بالقيمة **سنة** اسلام القبلى لا يوجب  
على معين ان لا يتعلق به احكام الاسلام وقال ابو حنيفة  
يصح اسلامه **سنة** ذوى الازحام لا يرثون وقال  
ابو حنيفة يرثون وهم ولد البنات وبنات الاخوة  
والاخوات والعمة والاعمام والحالة والحجة من

بذلك

قبل الالب **سنة** الرد عندنا باطل وقال ابو حنيفة جاز **سنة**  
بيانها اذا مات رجل وخلف بنتا فنصف المال لها  
والنصف لبنت المال وقال ابو حنيفة البكر برد عليها  
**سنة** اذا رثت رجل والعباد ابا الله ينفل ماله الى  
بيت مال المسلمين سوى الكسبة في حال الاسلام او  
حال الكفر ولا يرثونه ورثته وقال ابو حنيفة ما كان  
في حال الاسلام لو رثته المسلمين **سنة** سهم ذوى الفرج  
ثابت في خسر الغنمة وهم بنوها شهم وبنو المطلب وقال  
ابو حنيفة غير ثابت لا غنيتهم **سنة** لا خلاف بيننا  
وبينهم انه يجب على رب المال ثقتها وابصالها  
الى المالكين وهو كالدراهم والدنانير واليابس والعرض  
والاموال الظاهرة كالمواشي والزرع فصاحبها او



بغيرها من الامام وهل يفوض الى الامام بغيرها  
ام لا فليقولين احدهما يفوض الى الامام وهو  
قول ابي حنيفة والثاني ان صاحبها او بغيرها هو  
مذهبنا **كتاب النكاح** لا يجوز النكاح بغيره  
وقال ابو حنيفة يجوز اذا كانت بالغة كاملة **مسألة**  
يجوز للاب ولجد اجار البكر البالغة ان شارت  
وقال ابو حنيفة لا يجوز اجار البكر البالغة على النكاح  
كما لا يجوز للاخ والعمة **مسألة** العقود لا تتوقف  
على الاجازة وكذلك النكاح وقال ابو حنيفة  
ينعقد ويوقف على الاجازة واذا وجد ثم انعقد  
**مسألة** يجوز للاب ولجد ان يعقد بتزويج البنت  
سواء كانت صغيرة او كبيرة وقال ابو حنيفة اذا كانت

كبيرة

كبيرة لا يجوز الاجازة **مسألة** النكاح لا ينقض بشهادة  
فاسقين وقال ابو حنيفة ينقض **مسألة** المسلم اذا تزوج  
بذميمة لا يصح الا بشهادة مسلمين وقال ابو حنيفة يصح  
لشهادة ذميين **مسألة** هل ينقض النكاح بولائه الفاسق  
ام لا فليقولين احدهما لا ينقض وهو مذهب  
الشافعي والثاني ينقض واليه ذهب ابو حنيفة **مسألة**  
اذا زالت بكارتها بالزنا فانعتقها بسقط تزوجها حتى  
فاذن وقال ابو حنيفة يكفها صحتها **مسألة** الاخ من  
والاتم والامخ من الاب اذا اجتمعا فابتهما المباحا  
لتزويج فيه قولنا احدهما انهما على السواء هو المذهب  
والثاني ان الاخ من الاب والام او هو المذهب  
ابي حنيفة **مسألة** اذا قبل لابنه الصغير النكاح



بأكثر من مهر المثل أو زوج ابنته الصغيرة باق من مهر  
 المثل بمنه هذا النكاح أم لا فإنه قولاً أحدها أن  
 العقد يلزم وهو مذهب أبي حنيفة والثاني لا يلزم  
 وهو مذهب الكافي **مسألة** يجب على الابن اعفاً  
 أبه عن الزنا إذا احتاج الأب لا النكاح وقال  
 أبو حنيفة لا يجب **مسألة** غير الأب والمجد لا يمنع  
 الصغيرة وقال أبو حنيفة لا يزوج السلطان **مسألة**  
 لا يجوز للسيد أن يجير عبده على النكاح ويجوز  
 أن يجير أمه على النكاح وقال أبو حنيفة يجير على  
 على النكاح معاً **مسألة** إذا طلب العبد من السيد  
 التزويج هل يجب على السيد إجابته نعم يجب وقال  
 أبو حنيفة لا يجب **مسألة** الابن عند الأهل

طهارة

كطهارة العقد وقال أبو حنيفة بملك **مسألة** الولي الأقرب  
 إذا غاب مسافر الفسق فإن الولاية تنتقل إلى السلطان  
 لا إلى من دونه وقال أبو حنيفة تنتقل إلى من دونه  
 أحد الأولياء إذا زوجها من غير كفور رضاها ثبت للباقي  
 فسخ النكاح وقال أبو حنيفة لا يفسخ **مسألة** أحد الأولياء  
 إذا زوج بولته بدون مهر المثل ووضعت المرأة بذلك وكذلك  
 المرأة إذا زوجت نفسها بدون مهر المثل فليس للأولياء  
 التعرض على فسخ النكاح وقال أبو حنيفة للولي فسخ النكاح  
**مسألة** هل يعقد النكاح بلفظ الهبة أم لا نعم لا **مسألة**  
 وقال أبو حنيفة يعقد **مسألة** نكاح الأخت في عدة الأخ  
 جاز وقال أبو حنيفة غير جاز **مسألة** الزنا لا يثبت حملاً  
 المصاهرة وقال أبو حنيفة يثبت بيهانه إذا زنى بامرأة



لم يجرم عليه بنتها بالتكاح او بالزنا بام امرته فان تكاح  
 بنتها لا يبطل **س** اذا زنى بامرأه فاشت بولد فبطل ان كان  
 الولد من ماء الزاني فبكره له زواجها والصحيح انه جائز وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز **س** اذا جمع بين حرة وائمه فعقد  
 واحد لا خلاف ان تكاح الائمة باطل وهل يبطل تكاح الحرة  
 ام لا فيه قولان احدها لا يبطل وهو مذهب ابو حنيفة  
 والثاني يبطل وهو المذهب **س** الاب اذا اُسري بجارية  
 ابنه فلا خلاف انه يلزمه كمال فبنيها وهل يلزم المهرام لا  
 نعم يلزمه وقال ابو حنيفة لا يلزمه **س** الحرائك الائمة  
 ثلاث شرائط ان لا يكون قادرا على طلاق الحرة يعني مهرها  
 والثاني ان يكون خائفا على العقب والثالث ان يكون تحت  
 حرة وقال ابو حنيفة يصح تكاح الائمة بشرط وهو ان لا يكون

او ولد من حرة

55 تحت حرة **س** تكاح الائمة الكتابية لا يجوز وقال ابو حنيفة  
 يجوز **س** اذا اسلم الرجل وتحت اكثر من اربعة نسوة  
 او اسلم وتحت اثنان يختار اربعة منهم ويقارن الباقي  
 وكذلك في الاختين يختار اقصا شاء ويقارن الاخرى سواء  
 تزوجت في عقد واحد او في عقود وقال ابو حنيفة ان عقد  
 عليهن في عقد واحد يبطل تكاح الكل وان عقد عليهن  
 في عقود مختلفة يختار تكاح الاول منهن ويبطل تكاح  
 منهن وكذلك في الاختين **س** احدا لا يزوج اذا كان  
 ذميا ولا يخرج موصيا فاذا ولد بينهما ولد فلا يحل للمسلم تكاحها  
 وقال ابو حنيفة يحل **س** اختلاف المسلمين لا يوجب الفرية  
 ما لم تنقص عدتها وقال ابو حنيفة تجب الفرية بغير انقضاء  
 بياحه ان المرأة اذا خرجت اذ والكفر ثم رجعت الى دار الاسلام



يحكم بين الزوجين بالفرقة اذا اودنا احد الزوجين بنظره فان كان  
 قبل الدخول وقعت الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول بنظره فان  
 اسلم المختلف قبل انقضائه العدة فمما على النكاح وقال ابو حنيفة  
 وهو انه من وجه من وجهه ان اذا اودنا معا بغيرها على النكاح وان اودنا أحدهما وقع الفرقة في الحال  
 من وجه من وجهه شاعرا او خائفا **مسألة** اليهودي اذا انتصر والنصراني اذا اهلوه لا يحل مناهم  
 طلاقه من المهر ليعمل ببيع  
 كل منهما صداقا للآخر **مسألة** وقال ابو حنيفة يحل **مسألة** نكاح الشغار باطل والثغارة في اللغة  
 ما اخذ من شغار الكلب وهو اذا رفع احدى رجله ليلبوس  
 ويقال يث شافر اي فادغ وقال ابو حنيفة نكاح الثغار  
 بيع وبفدا المهر وكل واحد منهما صداق الاخرى **مسألة**  
 النكاح لا يبيع بشرط ثلثة ايام وقال ابو حنيفة يبطل الشرط  
 ويصح النكاح **مسألة** العيوب التي هي دها النكاح هي سبعة  
 المجنون والحذام والبرص والجبت والعمه فيه عيوب والبرص

تزوجت ابنتك وتكلم بغيرك انما على ان  
 تزوجت ابنتك وتكلم بغيرك انما على ان

لا الفرقة

والفرقة لكل واحد منهما الفسخ وقال ابو حنيفة لا يثبت  
 لها خيار ولا يبطل النكاح **مسألة** الامة اذا اعتقت  
 يجب عندها ولا خلاف انه يثبت لها خيار وقال ابو حنيفة  
 يثبت لها خيار **مسألة** نكاح المحرم باطل وقال ابو حنيفة  
 جاز **كتاب الصداق** الصداق لا يقدّر بثمن وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز اقل من عشر دراهم **مسألة** ما يقع  
 يجوز ان تكون صداقا وقال ابو حنيفة لا يجوز  
 ان تكون صداقا **مسألة** المعوض لا يستحق المهر بنفسه  
 العقد وانما يستحق بالدخول وقال ابو حنيفة  
 يستحق بنفس العقد **مسألة** تعليم القيان جاز ان يكون  
 صداقا وقال ابو حنيفة لا يجوز **مسألة** اذا تزوج امرأة  
 وخلا بها ولم يطأها فانه يجزى الخلق لا يستحق عليه



صنع المهر ولا يجب عليه العدة وقال ابو حنيفة يستقر  
 المهر <sup>لا يشترط بالتقدم</sup> اذا طلقها قبل الدخول فان الزوج يرجع  
 عليها بنصف المهر سواء كان في يد ها او لم يكن ولا يحكم  
 الاقضى القاضى وقال ابو حنيفة يحتاج الاقضا <sup>القائمة</sup>  
**كتاب المخلع** هو مني او طلاق قول الشافعي رحمه  
 انه مني بشرط ان لا يكون فيه سنة الطلاق ولفظه  
 وقال ابو حنيفة هو طلاق **سنة** المختلعة لا يلحقها  
 الطلاق وقال ابو حنيفة يلحقها **كتاب الطلاق**  
 تعليق الطلاق قبل النكاح لا يجوز وقال ابو حنيفة  
 يقع **سنة** الطلقات الثلاث في حالة واحدة ليس  
 بمكروه وقال ابو حنيفة مكروه **سنة** صريح الطلاق  
 ثلاثة الطلاق والسراح والفرق لا يحتاج الى التنية

وقال ابو حنيفة

وقال ابو حنيفة لفظ الطلاق واحد وهو اطلاقا واما السراح <sup>الفرقة</sup>  
 فانه يحتاج الى التنية **سنة** الكتاب لا يصير صريحا بجمال  
 وقال ابو حنيفة يصير صريحا في حاله الغيب **سنة** الكتاب  
 لا تقطع الرجعة وقال ابو حنيفة تقطع الرجعة **سنة**  
 اذا قال لامرئته انا منك طالق يقع به الطلاق اذا نوى  
 وعند ابو حنيفة لا يقع الطلاق **سنة** اذا قال لامرئته انت  
 طالق ونوى الطلاق الثلاث يقع الثلاث وقال  
 ابو حنيفة لا يقع الثلاث **سنة** اذا قال لامرئته انت  
 حرة ونوى الطلاق فانه يقع كما اذا قال لامرئته انت  
 طالق ونوى به العتق يقع العتق وقال ابو حنيفة  
 لا يقع العتق ولا الطلاق **سنة** اذا قال لنزوجه  
 اختاري من الطلقتي الثلاث ما شئت واختارت الثلاث

امر بالصين



تقع الثلاث وقال ابو حنيفة لا يقع الا طلقة واحدة  
**مسألة** اذا شهد شاهدان احدهما شهد انه طلق  
امرئته طلقت واحدة ولا خرافة طلق ثلاثا فانه يقع  
طلقة واحدة وقال ابو حنيفة لا يقع شيء **مسألة** طلاق  
المكره لا يقع وقال ابو حنيفة يقع **مسألة** اذا قال لامرئته  
انت طالق واحدة في اثنين فان كان عالما بالحجاب  
لزمه طلعان وقال ابو حنيفة يلزمه طلقة واحدة  
**مسألة** اذا قال لامرئته شعرة طالق او يدك طالق فانه  
يقع الطلاق وقال ابو حنيفة لا يقع به الطلاق **مسألة**  
المبتوتة لا اثر على احد الخواين وهو الصحيح وهي اذا  
طلقت في حال المرض والثاني انها اثر وهو مذموم  
ابي حنيفة **مسألة** الطلاق يعتبر بالرجال وقال ابو حنيفة

بالن

38 بالنسبانه ان العبد اذا تزوج بمكره يملك عليها طلقين  
وقال ابو حنيفة يملك ثلاث طلاقات **كتاب الرجعة**  
الرجعة محرمة بالوطى وقال ابو حنيفة ليست بمحرمة بالوطى نعم  
بالقول وقال ابو حنيفة تقع بالوطى والقول معا **كتاب**  
**الابلا الرجعة** اذا قال لامرئته والله لا افرئك  
والله لا طوك تنزيص باربعة اشهر فان وطئها قبل  
ذلك يلزمه كفارة اليمين ويبعثان على النكاح واما  
اذا لم يطأها حتى مضى اربعة اشهر طلقها لحاكم عليه  
طلقة واحدة او يجبه حتى يطأها او يتي وقال  
ابو حنيفة بانقضاء مدة اربعة اشهر يقع الطلاق  
ولا يحتاج الى القضي **كتاب الظهار** والظهار عندنا  
جائز وقال ابو حنيفة لا يجوز اذا كان تحت اربع نسوة

بما اختلفوا في كونه  
وهو من جنس الا حنيفة  
وهو من جنس الا حنيفة  
وهو من جنس الا حنيفة



فظاهر من بكلمة واحدة وهو قوله انن على كظري  
 فهل يلزمه كفارة واحدة او كفارات فيه قولان الا  
 يلزمه لكل كفارة واحدة وهو المذهب والثاني يلزم  
 لكل واحدة منها كفارة وهو مذهب ابي حنيفة **س**  
 اذا عجز عن الاعناق في كفارة الظهار ينقل الى الصوم  
 فان عجز اطعم سنين مكيئا واذا وطئ امرئته في نهار الصوم  
 ينقطع تنابعه ويلزمه ان ينكح وانما اذا وطئ امرئته  
 في ليال الصوم فانه لا ينقطع التتابع وقال ابو حنيفة  
 لا ينقطع التتابع **س** اذا اعتق المظاهر وقبة  
 كافرة هل يجزي عن الظهار ام لا نعم لا يجزي وقال  
 ابو حنيفة يجزي **س** اشترى من عتق عليه باثني  
 لا يجزي عن الكفارة وقال ابو حنيفة يجزي بيا

في كلام القسورين

لا ينفس ثراه صار مستقفا غدا في نكاحه  
 ان الابن

39 ان الاب اذا اشترى ابنه والابن اذا اشترى ابيه لا  
 يجزي عن الكفارة وقال ابو حنيفة يجزي **س** اذا  
 قال لعنه اعتق عتق عني او عن كفارتي فاعتق عن  
 كفارته يصح سواء كان بعوض او بغير عوض وقال  
 ابو حنيفة اذا كان بعوض يصح كفارته والا **س**  
 العيب المتفاحش يمنع الاجزاء سواء كان خلا او قاف  
 وقال ابو حنيفة اذا كان العيب من وفاق يمنع من  
 الاجزاء واذا كان من غير وفاق لا يمنع **س** اذا <sup>عليه</sup> **س**  
 اعتاق دابة وهو محتاج اليه يخدمه فهل يجوز له العمل  
 الا الصوم يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز **س** الاعتبار  
 في وجوب الكفارة بماله الوجوب لا بماله الاداء  
 وهو احد القولين القول الثاني بماله الاداء وهو مذهب



أبي حنيفة **سنة** في وجوب الكفارة أتابا الزاني أدباً <sup>طعام</sup>  
 وإذا وجب عليه الإطعام فاطعم الفقراء هل يجزئ  
 عن الإطعام أم لا نعم لا يجزئ وقال أبو حنيفة  
 يجزئ **سنة** إذا اطعم مكيلاً سائياً يوماً لا يجوز  
 وقال أبو حنيفة يجوز **كتاب اللعان** لعان الزاني  
 جائز وقال أبو حنيفة لا يجوز ولا لعان المحدث في  
 العتق **سنة** اللعان عندنا بين وليس بشهادة  
 وقال أبو حنيفة شهادة وليس بين **سنة** إذا  
 لا عن الزوج امرئ الذميمة أو امرئ الامة صح  
 لعانه وقال أبو حنيفة لا يصح **سنة** لعان الآخرين  
 جائز وقال أبو حنيفة لا يجوز **سنة** إذا نكحت المرأة  
 عن اللعان لا يجب بل تحذف آلتها وقال أبو حنيفة

لا تحذف

لا تعدل تحبس حتى يلاع **سنة** إذا تزوج امرئ نكاحاً  
 فاسداً أو وطئ امرئ بشبهة فإن عندها يلاع عن وقال  
 أبو حنيفة لا يلاع عن **سنة** فوطئ اللعان في النكاح مجزئ  
 وهو واحد يتعلق اللعان من الزوج وقال أبو حنيفة يتعلق  
 بأجابتهما أو بفضاء الفرج **سنة** إذا طلق امرئ ثلاثاً فانت  
 بولد فادعت المرأة أن الولد من الزوج المطلق فإنه يجوز  
 له أن ينفيه باللعان وقال أبو حنيفة ليس له أن ينفيه  
 باللعان **سنة** إذا قال لا موانة زني بك فلا فاذ إلا  
 يذكر اسم الزاني بهما من لعانه وقال أبو حنيفة لا يكفي  
 بل يلزمه التحذير بذلك **سنة** المتلاعنان لا يجتمعان  
 وقال أبو حنيفة يجتمعان وهو إذا كذب نفسه **سنة**  
 يصح اللعان بنفي الحمل وقال أبو حنيفة لا يصح **سنة**



اذا قال لامرئته باذا نبت فانه يكون قد قالها وعليه **الحكم**  
 وقال ابو حنيفة لا يكون نذرا ولا عليه **الحكم**  
 حد الغذف من حدود الله تعالى كحد الشرب وحد الزنا  
 فاذا قلنا انه من حقوق الله تعالى يقطع بالعفو  
 واذا قلنا انه من حقوق الآدميين ليقط بالعفو  
**سنة** اذا شهد الزوج مع ثلاثة انفس على امرئته  
 فانه يلزمه الحد واما الشهود فليس يلزمهم الحد ام لا  
 فعلى قولين **سنة** الامة قصير فواشا بالوطى وله نفق  
 ولدها باللعان وقال ابو حنيفة لا قصير فواشا بالوطى  
 مالم يقر بالولد **كتاب العدة** الحامل تحيض على الحد القولي  
 وهو المذهب وقال ابو حنيفة لا تحيض وقايدة  
 هذه المسئلة ان المروة الحامل اذا مات الدم في حال الحمل

نفاص

41 نذع الصوم والصلاة وقال ابو حنيفة لا نذع **سنة** المرأة  
 اذا افرث بانقضاء العدة ثم انت بولد لسه شهر  
 فان النسب يلحق الزوج وقال ابو حنيفة لا يلحق **سنة**  
 المستوتة لا نفقة لها اذا كانت حاملا وهذا في حنفية  
 يجب نفقتها في ايام العدة واما اذا كانت حاملا فعليه  
 النفقة قبل النفقة للحمل او للحامل فعلى قولين  
 العدان لا زمان لا يندخلان وقال ابو حنيفة يتداخلا  
**سنة** ام الولد اذا اعتقها سبها او مات عنها تنفق  
 عدتها بحضة واحدة وقال ابو حنيفة وضى عدته  
 بثلاث حصا **كتاب الرضاع** اقل ما يقع عليه اسم  
 الرضاع خمس رضعا صفرا فاف وقال ابو حنيفة سنا  
 ونصف وهي ثلاثون شهرا **سنة** اللبن اذا شرب



بالماء فسحق البقي حوالا الماء مغلوبا او غالباً فانه يثبت الحرمة  
وقال ابو حنيفة لا يثبت **مسلم** اذا حقنت المرأة اللبن  
ثبت حكم الرضاع وقال ابو حنيفة لا يثبت **مسلم** اذا عسر  
الزرع عن نقطة المروة يثبت للمرأة الحمار لفتح الكفا  
وقال ابو حنيفة لا يثبت لها الحمار **كتاب النفقة**  
نقطة الاخ لا تجب على الاخ وقال ابو حنيفة تجب ولا  
بينه وبيننا ان نقطة الاب والابن والزوجة  
واجبة **كتاب القصاص** المسلم لا يقتل بالذمي ولا <sup>خلف</sup>  
بيننا اذا قتل المسلم ذمياً خطأ يلزم الدية على قاتله  
واذا قتل المرتد او الكافر الحر به لا تلزمه الدية ولا  
القصاص وقال ابو حنيفة المسلم اذا قتل الذمي بيننا  
القصاص **مسلم** الايدي عندنا تقطع بيد واحدة

وقال ابو حنيفة لا يقطع

وقال ابو حنيفة لا تقطع **مسلم** الحر لا يقتل بالعبد قال 42  
ابو حنيفة يقتل **مسلم** القتل بالقتل بوجوب القصاص  
وقال ابو حنيفة لا يوجب القصاص **مسلم** تقطع يد المرأة  
بيد الرجل وعكسه ومثله العبد بيد الامة وقال ابو حنيفة  
لا تقطع **مسلم** شهود القصاص اذا رجعوا عن الشهادة  
يقتلوا وقال ابو حنيفة لا يقتلوا **مسلم** قيمة العبد با  
ما بلغ وقال ابو حنيفة لا تتراد على يد الحر **مسلم** لا خلاف  
بيننا ان من اكه رجلا على قتل رجل ان القصاص يجب  
على الامر وهل يجب لقصاص على المكروه وهو المأمور  
ام لا على احد <sup>زور</sup> القولين احدهما لا يقدر ولا  
القصاص عليها يجب على الامر دون المأمور **مسلم**  
يوجب العبد باحد الامرين لا ثبته اما القصاص



او الذببة وقال ابو حنيفة يتحقق في العمد الفصا ص دون  
 الذببة **س** اذا ثبت الفصا بين الصغير والكبير والمجنون  
 وقال ابو حنيفة يجوز للكبير استنفاء الفصا دون بلوغ  
 الصغير واقامة المجنون وقبل ايجاب الغائب ولا  
 خلاف بيننا انه اذا ثبت الفصا بين الحاضر والغائب  
 ليس للحاضر استنفاء الفصا قبل حضور الغائب **س**  
 الواحد اذا قتل جماعة يقتل بالاول والباقيون ينتقلون  
 الى الذببة <sup>او تركته</sup> هذا اذا علم المقتول الاول واما اذا لم يعلم  
 الاول اقمع بينهم فاذا خرجت الفرقة على واحد منهم  
 قتل به وقال ابو حنيفة يقتل الفاعل الواحد بالكل  
 ولا ينتقلون الى الذببة **س** الصبي فاذا جرح لا خلاف  
 بيننا ان الفصا لا يجب على الصبي وكذلك المجنون

دلى

ولكن هذا الصبي قتل عمدا أم لا فإنه قول احد هما ان 43  
 عمدا لصبي عمدا والثاني ليس بعد انما هو خطأ وهو قول  
 حنيفة وخالف هذا انه اذا قلنا ليس بعد فان دية  
 المقتول على عائلة الصبي وليس يجب ماله كمثل الخطأ **س**  
 رجل قطع يد رجل من كوعه وجاء رجل آخر قطع يده  
 من مرفقه فمات المقتوع فان الفصا يجب على العاطلين  
 معا وقال ابو حنيفة يجب على العاطل الثاني لا الاول  
 لان ابا حنيفة اوجبه بالسبب الاقرب دون <sup>الابعد</sup>  
**س** سرية الفود لا تكون مضمونه وقال ابو حنيفة  
 لا تكون مضمونه بانه اذا قطع رجل يد رجل ظلما  
 ثم ان المقتوع يد قطع يد العاطل فصا ما فرى  
 الى النفس فمات فان كل السرية لا تكون مضمونه وقال



ابو حنيفة مصنونة على معنى انه يلزمه بدية كل نفس  
**س**م وجل قطع بدى وجل فرى الى نفسه فمات فمات  
 عندنا يقطع بدى العاطع فان مات لا تحترق فيه  
 وقال ابو حنيفة يقتل ولا يقطع **س**م المماثلة في  
 معتبره وقال ابو حنيفة غير معتبره بيانه ان من  
 احرق انسانا بالنار او غرقه في الماء فان عندنا تحرق  
 المحروق وتغرق المغرق وقال ابو حنيفة يقتلان باللف  
**س**م الفاتل اذا التبا بالحر فانه يقتل بالحر **س**م  
 ابو حنيفة لا يقتل بالحر ولكن يقيق عليه **س**م  
 من الاكل والشرب حتى يخرج من الحر ويقتل **س**م  
 ذكر الحصى لا يضمن بالثلاثين وقال ابو حنيفة  
 يجب الحكومة **س**م الاجنبى اذا شارك الاب

في قتل ولد

في قتل ولد عدو فانه لا يقطع الفصاص عن الاجنبى 44  
 لبطوطه عن الاب وعندها يقطع الفصاص  
 عن الاجنبى **س**م اذا وجب الفصاص على رجل فجار الى  
 فقطع بدى الفاتل ثم عفى فرى الى نفسه فمات فانه لا يجب  
 عليه دية النفس وقال ابو حنيفة يلزمه دية النفس **س**م  
 الفصاص في الاطراف يجوز اخذه قبل ان يمال الجراح **س**م  
 وقال ابو حنيفة لا يجوز قبل ان يمال الجراح **س**م  
 اذا قتل رجلا خطأ في شهر المحرم او قتل اثنى عشر محرما **س**م  
 فانه يلزمه الدية المعكولة وقال ابو حنيفة لا يلزمه  
 الا الدية المحقة **س**م الاصل في الدية الا بل فاذا  
 عدت الا بل انتقلت اليه فية الا بل بالغة بلغت  
 القول الثاني تقتل الا اثنى عشر الف درهم او الف



وبنار وهو الأصل في الدية وقال ابو حنيفة تنتقل الاثمة  
الاف درهم **س** نجيب الحكومة في الثغور وقال ابو حنيفة  
في اللحية والاهذاب وفي الثواب يلزم تمام الدية **س**  
اذا وطئ امرأة فافضاها فانه يلزم الدية وعليه المهر **س**  
ابو حنيفة المهر بالدية لا يجتمعان **س** اذا نفي بامرأة <sup>فشاء</sup>  
لا خلاف انه لا يجب المهر ولكن هل يجب الدية ام لا نعم  
نجيب الدية وقال ابو حنيفة لا يجب **س** دية الخطاء  
عندنا نجيب على العاقلة فليلا كما او كثيرا وقال ابو حنيفة  
اذا قتل من ارش موصية لا تحمل العاقلة **س**  
الاولياء لا يتحملون الدية ولا الجنا **س** وقال ابو حنيفة  
يختار كاحل العاقلة **س** ام الوالد اذا جنت جنابة  
على الغير يلزم للوحي ان يغديها ثم ان جنت جنابة <sup>في</sup>

يلزم ان يغدي

45 يلزم ان يغدي بها ثمانية على احد فولي الثاني والقول  
الثاني المجفي عليه الثاني بشارك المجفي عليه الاول وهو قول  
ابي حنيفة **س** دية اليهودي والنصراني ثلث دية <sup>المسلم</sup>  
ودية نسائهم على النصف من دية رجالهم وقال ابو حنيفة  
بعمله اذا كانا خطا **س** اذا ضرب بطن امرأة فالتفت  
جنباً يلزمه الغرة سواها الجنين جناً او ميتاً ذكر او اناث  
اما اذا كانت الام ميتة فلا ضمانا عليه **س** جنين الام  
يكون معبرا بآبائه ولا يختلف بالذكورة والانوثة  
وقال ابو حنيفة يعتبر بنفقة **كتاب الكفارات** **س**  
لا خلاف ان قتل الخطا بوجوب الكفارة واما العمد هل يلزمه  
ام لا نعم يلزمه وقال ابو حنيفة لا يلزمه **س** الصبي والمجنون  
اذا قتل رجلا لا خلا انهما لا يلزمهما الفضا ولكن يلزمهما



الكفارة في مالها وقال ابو حنيفة لا يلزمها الكفارة **كتاب**  
**القتل** اذا وجد قتيلا في محلة ارباب جماعة ولا  
يعرف فأنله ثبت القتل والقائه هي البهي لورثة  
الميت يدعون على من وقعت عليه التهمة في بيده  
الورثة بالبهين وهي حصون بيننا وقال ابو حنيفة يبدء  
بالبهين من جانب المدعى عليه **كتاب قتل اهل البغي**  
البغى اذا تلف مال العامل او نفسا فانه يلزمه الغنم  
والفقود وقال ابو حنيفة لا يلزمه الضمان ولا القود  
**سنة** لا يجوز لاهل الحد ان يمتنعوا باسطة اهل  
البغي لانه حال القتال ولا عيب وقال ابو حنيفة يحج  
في حال القتال والله علم **كتاب الردة** المنة اذا اراد  
من الاسلام فان ثبت على الردة ولم يرجع الى الاسلام

نقطة لاهل

46 تقتل كما تقتل الرجل وقال ابو حنيفة لا تقتل **كتاب**  
**حد الزنا** الزنا يختلف بالثبابة والبكارة سواء  
كان في حق الرجل او في حق المرأة فان كان الزاني ثيبا  
وهوان يكون قد تزوج امرأة بنكاح صحيح فانه محصن  
يرجم وان كان بكرا احد ثم يعزب سنة وكذا المرأة وقال  
ابو حنيفة التغريب ليس بشرط **سنة** اذا اقربا الزنا  
مرة واحدة يلزمه الحد **سنة** اليهود اذا جاءوا  
مشتريين وشهد واحد بعد واحد فانه يلزمه الحد  
وقال ابو حنيفة ما لم يشهدوا عليه فمشتريين في المجلس  
الواحد لا يلزمهم الحد **سنة** الحد يوجب دار الحرب  
وكذا اذا شرب الخمر وقال ابو حنيفة لا يوجب بياحه  
اذا ذنبا امرأة في دار الحرب او شرب الخمر بقيام عليه



انتهاء كانت ابتداء

وقال ابو حنيفة لا يقيم عليه الحد **مسألة** شهو والزنا  
اذا لم تنم العدد فيهم وهم اربعة شهو فانهم لا يلزم  
الحد وقال ابو حنيفة يلزمهم الحد بانه اذا شهد  
اربعة على الزنا ثم رجع واحد منهم بعد الشهادة فانه  
يجب الحد على الراجع دون غيره وعند ابو حنيفة يجب  
على الجميع **مسألة** اذا عطل العقد على فوات المحرم مثل  
الاخت والام يلزم الحد اذا وطئها عليهما كما بالعقد  
وقال ابو حنيفة لا حد عليه **مسألة** اذا دنت الامة والحد  
يجب على السيد اقامة الحد عليها وقال ابو حنيفة لا يجب  
**مسألة** اللواط بوجب الحد وقال ابو حنيفة لا يجب الحد  
ثم اختلف اهلنا بانه فمنهم من قال ان لا يتبا برجم ولا  
كان بكرامحد ومنهم من قال برجم بكمال او ثوبا ومنهم من قال

مسألة اذا نزل ولادة

47 **مسألة** اذا استأجر امرأة وعقد عليها اجارة لتعمل  
له عملا فزني بها لزمه الحد وقال ابو حنيفة لا يلزمه  
**مسألة** لا يلزم الامام ان يحضر موضع اقامة الحد ويؤمر  
الزنا وقال ابو حنيفة لا يلزمه اقامة الحد **مسألة** العانة  
ان مكنت فغيرها من مجنون لزمها الحد وقال ابو حنيفة  
لا يلزمها الحد **مسألة** الاسلام ليس بشرط من شرائط الا  
وقال ابو حنيفة هو شرط **كتاب الرقية** اذا خرج الملك  
من حيزه كالمقيم في بيته وبيع دينار يلزم القطع واما اذا  
اقل من ربع دينار لا قطع عليه واذا سرق من له  
كالاموية والنبوية لا قطع عليه وقال ابو حنيفة  
يلزمه القطع لكن لا قطع لا يلزم الا اذا كان قيمته عشرة  
دراهم فصاعدا واما في ربع دينار **مسألة** الطعام







لا تخوفنا انما عصم من النزو العنب حرام قليلة وكثيره اذا اكر  
 واما اذا كان من غيرهما مثل الثريد والحظ والابنة لا الفطخ  
 وعنه فكله حرام وعند ابو حنيفة غير محرور واذا اكر كاهرا ما  
 وحكم الابنة من المطبوخ وعنه في الحريرة سوار قل او  
**سنة** حد الشرب اربعون <sup>طعة</sup> وعند ابو حنيفة ثمانون  
**سنة** اثنان فوم في الرجال والنساء وقال ابو حنيفة  
 هينة **سنة** صدق الفحل اذا حال غل على الادي فقتله  
 دفعا من نفسه لا يلزمه الضمان وقال ابو حنيفة يلزمه  
 الضمان **كتاب البير** الطائفة البيرة اذا دخلوا  
 دار الحرب واخذوا من اموالهم فانه يحنو للمال وكان  
 ابو حنيفة لا يحنو اذا كان باذن الامام **سنة**  
 الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين بالقر والعلية

فانما كان

فانهم لا يملكون **سنة** البهية اذا افسدت التزويج بالليل 49  
 يلزم من ضايتها الضمان فاذا افسدت بالتهار لا يلزمه وقال  
 ابو حنيفة لا يلزمه الضمان على العالين **سنة** امان العبد  
 المحرور عليه جاز وقال ابو حنيفة لا يجوز امان العبد اذا  
 اتى بجره بذلك ماله من المسلمين **سنة** المسلمون اذا  
 دار الحرب واستولوا عليها ملكوا الغنمة قسموا <sup>نقسم</sup> ولم  
 وقال ابو حنيفة انما يملكون اموال الكفار بالقيمة لا  
 بالاسلار **سنة** يجوز القيمة في دار الحرب وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز **سنة** المدد الا حق لا يستحقون <sup>الغنمة</sup>  
 بعد ان احرزها بدار الاسلام وقال ابو حنيفة يستحقون  
**سنة** مكة فقتل صلحا لا عنوة وقال ابو حنيفة  
 فقتل خير الا صلحا **سنة** المسلم اذا استولوا بالحريه <sup>سببت</sup>



فانه الولد لا يكون وفيما عقال ابو حنيفة يكون وفيما  
**سنة** الامام بخاري في الرجال البالغين من الكفاد  
 اذا اُسروا بين كذا وبين القتل والا سرقاني وقال ابو حنيفة  
 لا يجوز المني ولا الفداء **سنة** اهل الصومع والرهبان <sup>لما</sup>  
 من الكفاد يقتلون وقال ابو حنيفة لا يقتلوه **سنة** اذا سبي  
 احدي الزوجين لا خلا بيننا ان النكاح ينفع واما اذا <sup>الزنا</sup>  
 واسترقا فان النكاح ينفع وقال ابو حنيفة لا ينفع والله اعلم  
**كتاب الجن بة** الجن بة عندنا لا تقطع بالالام وقال  
 ابو حنيفة **سنة** لا خلا بيننا ان اقل الجنمة دينار ولما <sup>الزنا</sup>  
 لا فرقها **سنة** بوق بين الغني والفقير وقال ابو حنيفة لا  
 يغفل من الغني اقل من ادبوع وما يبر **سنة** العلة في اخذ الجنمة  
 الاثبات لا الاثبات وقال ابو حنيفة العلة الاثبات

**كتاب الصيد والذبائح** الكلب المعلم اذا اكل 50  
 من الصيد لا يحرم ما بقي منه وقال ابو حنيفة يحرم **سنة**  
 اذا ذبح الحيوان بالس والقطر لا يحل اكله سواء كان  
 متصلا او منفصلا وقال ابو حنيفة اذا كان متزعا وذبح به حازه  
 اكله لا خلا بيننا اذا كان موته بسبب كذا اذا القى البحر على شطه  
 غيره صيدا يحل اكله **سنة** اذا دمي سهما الى الصيد فقد <sup>يصفين</sup>  
 فانه يحل اكله سواء كان متزاويا او متزاويا <sup>او سبذ</sup>  
 الواس من الجن فكل اكله وان كان الراس من جانب الاكثر  
 لم يحل اكله **كتاب الاضحية** الضحية غير متعلقة بفعل <sup>الامام</sup>  
 بصلاة واعا هي متعلقة بالوقت وهو اذا ارتفعت الشمس  
 قد دبح او ربحين الوقت فذلك وقها صلى الامام  
 اولم يصل ذبح اولم يذبح وقال ابو حنيفة في الاضحية متعلقة



بفعل الامام وبجلا وفي اهل التواد بطول النفس **مسند**  
 اذا نزع اصحبه الغير غير اذنه فانه يرفع عن ماله بلا خلاف  
 ولكنه يضمن القضا وقال ابو حنيفة لا يضمن **مسند** الزكوة  
 في الحلق واللثة وقال ابو حنيفة الذكوة قطع الودجين **مسند**  
 العقيقة عند فاسنة صغرة وقال ابو حنيفة بعة **مسند**  
 عم الحبل على اكله وقال ابو حنيفة كراهة التحريم **مسند**  
 لحم الضبع والضبع حلال وقال ابو حنيفة حرام **مسند**  
 ذكوة الجنين ذكوة انه وقال ابو حنيفة لا يذكي الجنين بذكوة  
<sup>بطن امه او الولد</sup> **مسند** المضطر اذا اكل بقدر الشبع من الميتة يحل له  
 على احد الغولين والقول الثاني انما يحل له بقدر سقائه  
 وهو مذنب ابي حنيفة **كتاب الامم والنذور**  
 اذا قال المسلم والله ان فعلت كذا فاما يهودى فانه

لا يغفر

يمينه ولا يلزمه الكفا بائحت وقال ابو حنيفة تنقذ يمينه **مسند**  
 الكفا بائحت **مسند** يمين الكافر لا تنقذ ويلزمه الكفا وقال  
 ابو حنيفة لا تنقذ يمينه ولا يلزمه الكفا **مسند** اذا حام **مسند**  
 البين لا يشترط فيه الشايع وقال ابو حنيفة ليشترط **مسند**  
 يمين الغنى بوجوب الكفا وقال ابو حنيفة لا يوجب الكفاة ولا حدة  
 بينا انه اذا كفر عن القتل قبل الموت جاز واذا كفر قبل  
 حاد وقال ابو حنيفة لا يجوز **مسند** اذا حلف لا يدخل الدار  
 فصعد الطح لا يحنث وقال ابو حنيفة يحنث **مسند** بين الاكره  
 لا تنقذ وكذا اذا كان اسبأ وقال ابو حنيفة الا كراهة تنقذ واما  
 اذا حلف ان لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسبا لا يحنث  
 الكفاة **مسند** اذا قال والله لا ادخل دار فلان لم يدخلها  
 لا خلا انه يحنث واما اذا باع الدار الا ان ثم دخلها يحنث



وقال ابو حنيفة لا يثبت **مسد** اذا نذر انه يمشي الى بيت  
 فانه يلزمه الوفاء بنذره وقال ابو حنيفة لا يلزمه **مسد**  
 اذا نذر ان يصوم يوم النحر وابام التشرع لا ينعقد نذره ولا  
 يلزمه الوفاء وقال ابو حنيفة ينعقد نذره واذا نذر ذبح راسه  
 لا يلزمه بل يكون نذرا باطلا غير منعقد وقال ابو حنيفة ينعقد  
 نذره ويلزمه ان يذبح شاة مكاولا **مسد** نذر اللجاج  
 والغضب يثبت كفاية اليمين وهو ان يقول ان فعلت كذا  
 فله علي ان اصوم سنة او ارج فانه يخرج عنه بكفاية يمين  
 وقال ابو حنيفة يلزمه الوفاء بنذره **كتاب ادب القاضي**  
 لا يجوز القضاء والحكومة في النكاح والطلاق **مسد** المروءة  
 عندنا لا تكون قاضيا ولا في الحدود ولا في الاموال وقال ابو حنيفة  
 يجوز فيها يقبل شهادتهم لو لم لا يقبل شهادتهما فيه لا يجوز ان  
 تدين

فاجاب **مسد** يجوز للقاضي ان يقضي بعلم نفسه سوا كافي لثوبه **52**  
 او بعد ها وقال ابو حنيفة ان كان <sup>قبل</sup> توليته للقضا لا يجوز **مسد**  
 قضا القاضي ينفذ ظاهره وباطنه بانته اذا شهد ان فلانا  
 طلق زوجته فقرر الحاكم بينهما بشهادتهما فترتيب الزوج حقا  
 ثم ان الشهود رجعوا عن الشهادة بفصل بينهما واما اذا لم يرجع  
 عن الشهادة واصرروا عليها ففي الظاهر ان المرأة تكون لزوجها  
 اثباتا لا <sup>لتنقو</sup> تفصال قضا القاضي الباطل تكون زوجته الا  
 لكذب الشهود في شهادتهم وقال ابو حنيفة ان كان في العقد لغف  
 والقب ينفذ باطنا **مسد** <sup>في النكاح والطلاق</sup> شهادته الغالبة لا تقبل وحدها  
 على الولادة وثبت منها العدد قال ابو حنيفة تقبل شهادته  
 وحدها **مسد** شهادته احد الزوجين تقبل على صاحبه وقال  
 ابو حنيفة لا تقبل **مسد** شهادته الذي على الذي لا تقبل



وقال ابو حنيفة شهادتهم فيما بينهم ولا تقبل عن المسلمين **سنة**  
 اذا تمجد الشاهد وهو يعبر ثم محي فانه تقبل شهادته وقال  
 ابو حنيفة لا تقبل شهادته **سنة** شهود الطلاق اذا رجعا  
 عن الشهادة يزعمون من المثل للزوج سواء كان قبل الدخول او بعده  
 وقال ابو حنيفة ان كان قبل الدخول يزعمون نصف المهر وان كان  
 بعده لا يزعمون شيئا **سنة** شهود المال اذا رجعا عن الشهادة  
 لا يزعمون المالك على احد القولين وان في يزعمون المالك وهو من حنيفة  
**سنة** لا خلاف بين العلماء ان لعب النرد يوجب رد الشهادة ونفس  
 به واما اللعب بالبطيخ عندنا لا يوجب رد الشهادة الا بثلاث  
 شرايط ان لا يجاوز الصلوة من وقتها والثاني لا يجري بينهما فحش  
 والثالث ان لا يكون بينهما مراهنه **سنة** وقال ابو حنيفة يرد  
 اللعب بالبطيخ رد الشهادة **سنة** بينه الداخل او وقال  
 ابو حنيفة

ان كان العاين المذلة تحت يده كما ينبغي

ابو حنيفة بينه الخارج او يمانه ان بينه المدعى عليه نفع وقال **53**  
 ابو حنيفة لا نفع **سنة** نفس القذف يوجب رد الشهادة  
 وقال ابو حنيفة لا يوجب مالم <sup>ولا كانت</sup> **سنة** المحذوف في القذف  
 اذا قاب تقبل شهادته وقال ابو حنيفة لا تقبل **سنة**  
 الغضا بالنكول في الدماء والمحذوف لا يجوز وهذا لا خلا  
 فيه وانما المخل في النكاح والطلاق والعتاق فانه لا يقضي  
 بالنكول وقال ابو حنيفة يقضي بالنكول الا انما عندنا ثمة  
 في الخلا وعند ابو حنيفة ليس بمثمة ولا خلا انما ثمة  
 في الاموال **سنة** اذا خلف الزوج في امعة البنت سواء  
 ما يصنع الرجال او يصنع النساء في اقام شاهدين على شيء  
 قضى له به واما اذا لم تكن بينه قبل بينهما مضافات  
 وقال ابو حنيفة ما يصنع للرجال القول فيه قول الزوج



كتاب العتق اذا عتق شقصا من عبيد سي

اذا اكل وان كان موسرا وقال ابو حنيفة لا يبي في الكحل

في الحال ولكن ينعى اذا كان عبيد شريكين فاعتق

احدهما نصيبه سرا في نصيب صاحبه ان كان موسرا ويعتق

وقال ابو حنيفة لا يبي في الحال ولكن ينعى فبوي فقبه

لصاحبه الاغنا كما المكاتب

المكاتبه الحاله باطله وقال ابو حنيفة جائز في بيانه اذا قال

كاتبك علي ان يودي في الحال فلا يجوز وقال ابو حنيفة هو جائز

سلم اذا ما المكاتب تنفس عقد المكاتب سارا كما العبد اولم يكن

وقال ابو حنيفة اذا كان للعبد فاوله يودي عنه عتق والا فلا

سلم المكاتبه واجبه وقال ابو حنيفة غير واجبه

ثم احتلوا المذهب بعد الله بدار الحنفية فظنهم في ٤٠٠

Süleymaniye U. 1051

Kut. | Hasan Hüsnî Pa.

Yeni kütüphane

450